الثقافة العربية الراهنة

وآفاق تطورها في مواجهة الغزو الثقافي

سمير سعد

عندما يطرح الكتاب والأدباء العرب، في مؤتمرهم هذا، مسألة «الثقافة العربية الراهنة وآفاق تطورها في مواجهة الغزو الثقافي»، إنما يطرحونها في خط المواجهة العامة التي تخوضها شعوبنا العربية ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية. ومن هذا الموقع، يعبر هذا الطرح عن الوعي باعتبار الثقافة جزءاً من العملية الثورية، وجبهة من جبهاتها الأساسية، لها موقعها ودورها الميزان اللذان لا يستبدلان في المواجهة الثورية من جهة، واللذان تستهدفها، بالإضعاف والتدمير، قوى الثورة المضادة، من جهة ملازمة أخرى.

من هذا المنطلق، تحاول هذه المداخلة أن تسهم في النقاش الذي يقترح عنوانه هذا المحور الأول من محاور المؤتمر الأربعة، وأن ترى إليه دعوة مشروعة للدفاع عن الثقافة الوطنية العربية. وقد تجد هذه المداخلة جدواها في البحث في العلاقة بين حركتين متناقضتين باتجاههما العام: حركة نمو الثقافة العربية المعاصرة وتطورها وحركة إخضاع هذا النمو والتطور للمعطيات والتوجيهات الثقافية، والايديولوجية لعلاقات السيطرة الامبريالية على أمتنا العربية. ولكن ما هو الحقل الأساسي أو المفصل الأساسي، في هذه العلاقة، بما هي علاقة صراع؟

يمكن القول إن تشكّل الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة بدأ مع عصر النهضة الذي بتحدد بمضمونه الأساسي العام وبأسكاله اللغوية والأدبية والفكرية المتنوعة والمتفاوتة، بكونه من جهة، نهوضاً ضد السطرة العثمانية، لا سيما في مظهرها الطوراني التتريكي، وانتفاضة ثقافية، أدبية لغوية، من جهة أخرى، ضد مرحلة الانحطاط الثقافي التي جمد العثمانيون خلالها الحركة الثقافية وقمعوا تطورها.

وبهذا المعنى، سعت ثقافة عصر النهضة إلى إحياء الشخصية العربية المتميزة عن الأتراك، عبر ظاهرة إحياء اللغة العربية، بعد أن رفضت النهج العثماني في محاولاته فرض القبول بالإسلام عاملاً لطمس هذه الشخصية. فشكلت هذه الثقافة، في حينه، أول رد قومي عربي على الاضطهاد العثماني، واستندت في هذا الرد على التراث العربي كله الذي عادت إليه، أو استسقطت إليه بالأصح، متخطية مرحلة الانحطاط، لما يقدمه ذلك التراث، أصلاً، من عناصر ومن وقائع تاريخية لوجود معين للشخصية العربية بحدود معينة.

وفي هذا التوجه الثقافي لعصر النهضة، جرى استخدام أسلحة ثقافية غير عربية، في الوقت نفسه، بهدف تثبيت الشخصية القومية. وكان هذا الاتجاه، في الافادة من بعض المعطيات الأساسية في ثقافة الغرب، عاملاً إيجابياً في دعم ذلك الرد القومي على الاضطهاد والاحتلال العثمانيين. ولا بد هنا، من التمييز بين تلك المعطيات الثقافية الغربية وطبيعتها وبين تقدم أو تمثل المؤثرات الثقافية الغربية الأخرى التي حملت وتحمل المضمون الايديولوجي والاستعماري، في مرحلة لم يكن من السهل فيها، على بعض المثقفين الانتباه إلى ظاهرة الاستعمار. وعلى كل حال، فالجوانب الثقافية الغربية التي التفت إليها المثقفون العرب، بشكل عام، كانت آنذاك ثقافة البورجوازية الأوروبية في مرحلة صعودها، في مرحلتها التقدمية. ولنستعد إلى الذاكرة، هنا، على سبيل المثال، الكتاب البالغ الدلالة الذي وضعه رئيف خوري: (الفكر العربي الحديث - أثر الثورة الفرنسية في توجيهه السياسي والاجتماعي). وهذا الواقع الايجابي

مسألة مختلفة أخرى عن مسألة القنوات الايديولوجية التي استخدمت، ثقافياً وإيديولوجياً بالمضمون التغريبي الاستعماري، ولا تخفيها بل تحتم رؤيتها.

ويمكن القول إن هذا التوجه الثقافي العام بوجهيه - الوجه، المؤكد على إحياء التراث العربي، اللغوي والأدبي والتاريخي بخاصة، والوجه الآخر الملمت للإفادة، من جو الثقافة الغربية أو ثقافة الثورة البورجوازية الفرنسية بخاصة - برز كذلك كطابع عام للنشاط الثقافي البالغ الثراء الذي أسهم في إطلاقه وتعميمه رفاعه الطهطاوي وزملاؤه وتلاميذه.

وقد رافق هذا النشاط الثقافي مشروع محمد علي باشا وعبر عن طموحه، كرمز سياسي لقوى وعلاقات اجتماعية اقتصادية جنينية حاولت، جدياً، أن تتقدم كأول مشروع قومي منفصل عن السيطرة العثمانية، وتشق لنفسها طريقاً رأسمالية محلية مستقلة. لكنه مشروع عجز عن التثبت والاستمرار، وطموح خلّف وراءه الخيبة رغم الجهود الثقافية العنيفة الهائلة التي بذلها الطهطاوي ورفاقه في تأييد ذلك المشروع والدفاع عنه بلا تحفظ.

وفي المثال الموازي، من لبنان، اعتبر جبران خليل جبران نفسه، في بدايات هذا القرن، أنه «لبناني ولي فخر بذلك، ولست عثمانياً، ولي الفخر بذلك أيضاً. لي وطن أعتز بمحاسنه، ولي أمة أتباهى بآتيها. وليس لي دولة أنتمي إليها وأحتمي بها. أنا مسيحي ولي الفخر بذلك، ولكني أهوى النبي العربي وأكبر اسمه، وأحب مجد الإسلام وأخشى زواله»[1] - ثم يجيب على استفتاء أجرته مجلة الهلال: «وأنّى للأقطار العربية التضامن، وقلب كل قطر يخفق ولكن بصدر عاصمة من عواصم الغرب؟ وكيف تستطيع الالفة والتعاون وكل منها يستمد ميوله السياسية والعمرانية والاقتصادية من زاوية بعيدة من زوايا الغرب... أما الصورة الايجابية (لهذا التضامن المنشود) فهي تنحصر في أمرين أساسيين: أولهما تثقيف الناشئة في مدارس وطنية بحتة وتلقينها العلوم والفنون باللغة العربية، فينتج عن ذلك الالفة المعنوية والاستقلال النفسي. وثانيهما استثمار الأرض واستخراج خيراتها، وتحويل تلك الخيرات بواسطة الصناعة الشرقية إلى ما يحتاجه القوم من مأكل شرقي ومأوى شرقي، فينتج عن ذلك التضامن الاقتصادي ثم الاستقلال السياسي[2].

في هذا النص الموحي بابراز الاشكاليات الثقافية التي طرحها عصر النهضة في تاريخنا الحديث، نتوقف هنا عند ملاحظة المسألة الثقافية التي وعت نفسها، منذ ذلك العهد، مسألة تحديد وانتزاع للهوية والانتماء القوميين. كما أننا نلاحظ، من جهة أخرى، بذور الوعي الجنيني الذي سيتفتح، لاحقاً، في مرحلة لاحقة من عشرينات هذا القرن، بالترابط العضوي لهذه المسألة الثقافية مع الأساس الاقتصادي الاجتماعي السياسي لهذا التحديد والانتزاع. فمعركة الثقافة العربية التي كان لا بد من أن تبدأ بالمدرسة الوطنية وبالتعليم باللغة العربية، لم تجد نفسها بمعزل عن معركة التحرر من «الميول السياسية والعمرانية والاقتصادية الغربية بواسطة صناعة شرقية».

لكن انهيار الأساس المادي لأحلام جبران ذات المضمون الديمقراطي العام جعله يرى إليها وقد تحولت إلى مأساة حقيقية، بعد أن صودر مشروع محمد علي، وبعد أن خانت طبيعة العلاقات الرأسمالية التي بدأت بالتغلغل إلى لبنان، وطبيعة قواها الاجتماعية، الثورة البورجوازية الديمقراطية وأجهضتها في جبله اللبناني. فسقطت ثورة طانيوس شاهين على أرض الواقع، ليستمر خطابها السياسي الاجتماعي في مؤلفات جبران الذي تابع تلك الثورة (المغدورة) لحسابه الخاص، بعد أن فقدت أساسها المادي والاجتماعي. وإذا كنا نرى في هذه «المأساة» الاجتماعية واحداً من أبرز الأسس التي تفتحت عليها نزعة جبران الرومنطقية الكفاحية، والمتطورة، لاحقاً، إلى نوع من التمرد الفرداني الذي تصبح الثورة معه مجرد مفهوم فكري، فلا ينسينا هذا الانعكاس الثقافي، في مثالنا هذا، كونه انعكاساً فردياً خاصاً لحركة صراع عامة بدأ مع خصم مباشر آخر، أكثر تعقيداً: الوجود الاستعماري الكولونيالي المباشر كشكل صريح لعلاقات السيطرة الامبريالية التي طرحت على أساس تاريخي جديد قضية الوجود القومي وقضية: «التضامن العربي» بالمزيد من تفتيت البلدان العربية، ووضعت، في الوقت نفسه، حداً نهائياً لإمكانية الأحلام «بصناعة شرقية» على أساس من تطور رأسمالي **مستقل** للوطن العربي.

فمن تصدير البضائع إلى تصدير الرساميل، من رأسمالية المزاحمة الحرة إلى الرأسمالية الامبريالية، كان عبد الله النديم يحل على المنابر محل كتاب الطهطاوي، وتنتقل جهاراً وسراً كحادثة دنشواي التي ستستيقظ لاحقاً، موضوعة شعرية نموذجية في الأعمال الابداعية المتفتحة في المواجهة الجذرية الأولى التي افتتحتها قيادة عبد الناصر تأميم قناة السويس، بعد «النكبة» القومية في فلسطين.

وبكلام آخر، بدأت الثقافة العربية تكتسب، ومع مثقفين ديمقراطيين ثوريين أكثر تقدماً، مضموناً مواجهاً أكثر تعمقاً وتجذراً، تجاه المسائل المطروحة على صعيد الهوية والانتماء، مع الرصافي، مثلاً في العراق، وحافظ إبراهيم وسيد درويش مثلاً، في مصر، وأبو القاسم الشابي وغيرهم. وبرز، في لبنان، وعلى سبيل المثال، عمر حمد، مصطفى الغلاييني، الريحاني، عمر فاخوري، رئيف خوري، مارون عبود، وغيرهم من الذين باتت قضية الثقافة العربية معهم قضية التحرر القومي العربي نفسها، لا باعتبارها مشروعاً لذات ثقافية بالدرجة الأولى، بل كعملية تحرر شاملة، تتضح لهم فيها الأهمية الحاسمة لمواجهة الاستعمار في المحافظة على العروبة والدفاع عنها، كما بدأت تتضح لهم، كذلك، أسس أو شروط نجاح هذه المواجهة، فمن «كيف ينهض العرب؟» إلى «الحقيقة اللبنانية»، كان عمر فاخوري يعبر عن ذلك التعمق الجاري في المضمون العام للثقافة الوطنية العربية، وبدأ رئيف خوري الذي انطلق من السؤال «من هو العربي؟»

---

(١) «صفحات من أدب جبران» ص ٣١

(٢) مجلة الهلال ١٩٢٣.

في واحدة من افتتاحياته الفكرية لمجلة «الطليعة» السورية، يطرح في أفق متقدم «معالم الوعي القومي».

وهكذا نشأ تيار أو نهج ثقافي ديمقراطي تقدمي في تناول القضية الوطنية والقومية في مواجهة المحمة الاستعمارية استند في البرهنة على تطوره إلى واقع الوجود القومي وحركة هذا الواقع ومجرى الصراع العام، وخاض صراعاً ثقافياً حاداً مع نهج رجعي معاكس آخر تمثل، أساساً، بالفكر الذي عبر عنه ميشال شيحا(*)، واستند إلى قوة السلطة ومناهج التعليم والتربية والصحافة وغيرها من الأجهزة الايديولوجية التي استخدمت لابراز المضمون الكوسموبوليتي المدافع عن الاستعمار في ذلك الفكر، وتعميمه. وعكس فكر هذا النهج الثقافي الايديولوجي مظهراً متفاقماً من مظاهر الخضوع الثقافي العام للاتجاهات والمضامين الايديولوجية، البورجوازية والرجعية، في الثقافة الغربية، ولم يتعامل مع هذه الثقافة من الموقع النقدي، بل من موقع التابع والمقلّد. وقد وجد هذا النهج العام تعبيراته المتفاوتة في مصر وغيرها من البلدان العربية.

وفيما كان جبران يطالب بتعليم المعارف والفنون باللغة العربية، انصرف ميشال شيحا إلى تنظيم «البيت اللبناني» دستورياً وحقوقياً، باللغة الفرنسية، وإعداده لاستضافة الغرب الامبريالي، وترتيب أسباب إقامته التي ستاءها دائمة بأشكال موهة مختلفة سيعبر عنها لاحقاً (١٩٥١) بالقول: «البحر المتوسط هو ابن المحيط الأطلسي»[٣]. وفي هذا الحديث الجغرافي ظاهرياً، تبرز الوطنية الثقافية والايديولوجية والسياسية لتبرير الانعزال عن الحركة القومية العربية ومعاداة الهوية القومية.

في هذا التوقف السريع عند بدايات ثقافتنا العربية الحديثة والمعاصرة، منذ عصر النهضة، قد يكون من الممكن طرح الاستنتاج التالي: إن التشكل الحديث العام لثقافتنا العربية، بما هو عملية مستمرة، ظل مرافقاً، وما يزال لعملية تبلور أمتنا العربية في حركة قومية على قاعدة تاريخية مختلفة نوعياً عن تشكل القومية في أوروبا الغربية، هي أساساً العلاقات الامبريالية. وإن مسألة الثقافة العربية كانت، وما تزال، وجهاً من وجوه المسألة القومية التي تتضمن المستوى الثقافي وتتعداه.

وعلى أساس من ذلك، يمكن الإجابة على السؤال الذي طرحته هذه المداخلة عن الحقل الأساسي الذي تتجلى فيه العلاقة بين حركة الثقافة العربية الراهنة وحركة المعطيات والتوجهات الثقافية والايديولوجية لعلاقات السيطرة الامبريالية، يكون هذا الحقل قائماً بالدرجة الأولى في المسألة القومية وفي الصراع عليها. ومن هنا تجد هذه المداخلة المبرر لاقتراحها بالتوقف، أساساً، في تناول الموضوع الذي يطرحه علينا هذا المحور، عند عامل المسألة القومية من بين العوامل الأخرى لنشوء وتطور الثقافة العربية المعاصرة، دون أن يعني ذلك تعسباً للعوامل الأخرى، بل محاولة لرؤية تحركه ضمن الاطار العام لمجموع هذه العوامل وتأثيره عليها، لما له من أثر على الجبهة الثقافية ومن دور راهن في المرحلة الراهنة.

١ - الثقافة العربية المعاصرة هي نتاج جملة من العوامل التاريخية، الاقتصادية الاجتماعية السياسية، الداخلية والخارجية، بحركتها وبتبادل التفاعل فيما بينها. وإذا لم نكن الآن بصدد التأريخ التفصيلي لهذه العوامل، نشير، مع ذلك، إلى أن الحديث عن هذه الظاهرة الاجتماعية التي نطلق عليها تعبير «الثقافة العربية المعاصرة» لا يرسل بنا، مطلقاً، إلى ادراكها مقطوعة عن الماضي والتراث، بل يستهدف التأكيد، من جهة أولى، على الوجود الراهن لثقافة عربية تتعرض، بصفتها هذه كثقافة عربية، إلى محاولات نظامية للقهر والتدجين والتفتيت، والتأكيد، من جهة ثانية، على كون هذه الثقافة، بفعل عوامل تشكلها وبلورتها، عملية معقدة. وإن تجزئة الوطن العربي بما نتج عنها من تضييق أو حدّ للعلاقات والصلات بين بلدانه، وبين مشرقه ومغربه، وبما نتج عنها من خصائص محلية قطرية نمت وتبلورت، جاءت لتضفي على هذه الظاهرة العامة المزيد من التعقيدات وفي إطار تفاوت التطور.

وإذا كانت هذه الثقافة العربية انعكاساً للواقع المعقد، فهي انعكاس، بالتالي، لحصيلة هذا الواقع (وبحركة عوامله) التي تتمثل في تشكيل حركة قومية عربية لأمة عربية متبلورة، وبما

(*) ميشال شيحا، كاتب لبناني، توفي عام ١٩٥٤، وكان أحد المشاركين في وضع دستور لبنان «١٩٢٦»، بالإضافة إلى كونه أحد أصحاب بنك «فرعون وشيحا» ومديراً له. صهره بشارة الخوري، أول رئيس للجمهورية اللبنانية بعد إعلان الاستقلال. كانت له علاقات وطيدة مع سلطات الانتداب الفرنسي، ومع اللعبة الفرنسية التي لم يكتسب أفكاره الدكتاتورية، إلا بها ويطلق عليه، في لبنان، لقب «فيلسوف الصيغة اللبنانية»، أي ذلك المشروع السياسي لدولة رسمت لها العلاقات الامبريالية سمات بنائها السياسي ووظيفتها السياسية. فالتدخل الامبريالي في المشاركة بصياغة البنية السياسية للنظام اللبناني كان باتجاه تعزيز وتصليب المظهر الطائفي فيه. إذ أن الامبريالية رسمت لطائفة هذا النظام اللبناني مهمة عزلته بتحطي حدوده الاقتصادية والجغرافية المحلية، ضمن تقاسم الوطن العربي بين الامبرياليات العالمية وفي إطار توزيع السيطرة وتقسيم العمل الامبرياليين. فلم تكن حظوظ سايكس - بيكو حدوداً تقسيمية جغرافية أتت الوظيفة وحسب ولم تنته دورها مجرد تكريس الدول العربية في حدود الحدود المرسومة آنذاك. بل كانت، في الوقت نفسه، الإطار السياسي الملائم لحركة رأس المال المالي في لبنان وفي المنطقة، ولتسهيل حركته.

بهذا المعنى، لا تعود الطائفية في لبنان، مجرد إيديولوجية محلية للطبقة المسيطرة في النظام الرأسمالي اللبناني وحسب، بل تستمد عناصر فعلها بوصفها كذلك، شكلاً من أشكال الايديولوجية الامبريالية. وهي لا تؤدي دورها العربي كذلك وذلك نيابة عن الامبريالية. وعلى هذا، تنصح الأساس المادي الاجتماعي المعاصر للطائفية كهامشية، وتفسر «انتعاشها» وتفجرها مع تأزم العلاقات الامبريالية في المنطقة.

ومن جهة أخرى، وعودة إلى شيحا، ايديولوجي هذه الصيغة بامتياز، فهو قد رهن ديمومتها باستمرار ميزان القوى في الصراع العالمي، آنذاك، متخوفاً من انهيارها مع تغير هذا الميزان، باعتبارها صيغة سياسية معينة لصيغة اقتصادية معينة. وتوقع المخرج من الضيق المحتمل لهذه الصيغة الاقتصادية «انتقال نشاطها إلى بلدان السعوديه والخليج» حرفياً. (راجع مقاله الأول في كتابه: «مقالات بصدد الاقتصاد السياسي - بيروت، بالفرنسية). وواضح هنا، أن الأساس يبقى في إدراك الوظيفة الموكلة إلى تلك الصيغة، فمثل الحرص على الإطار الدستوري أو الدولتي لهذه الصيغة، في سياق تطور الصراع العام. مثلما هو واضح، كذلك، انتماء لسانها، هنا أصلاً، بصدد التناول المتكامل لظاهرة الطائفية في لبنان.

(٣) جريدة «لوجور» اللبنانية - ١٩٥١.

هي حركة تحرر وطني قومي. وبهذا المعنى، فالثقافة العربية هي ظاهرة مرافقة، ملازمة، لوجود هذه الأمة وحركة تطورها. فهي تتطور إذن، وتتخذ خط توجهها العام في الاتجاه الذي يرسمه تطور عملية التكامل القومي غير المنفصلة عن تطور عملية الحركة القومية التحررية للأمة العربية وتعمقها. إن المضمون الموضوعي العام لهذه الحركة مضمون ديمقراطي وتقدمي. فما يعبر عنها في ميدان الثقافة والأدب والفن يحمل، إذن، هذا المضمون الديمقراطي ذاته، بصورة عامة. وبهذا يتجلى المظهر القومي المنسجم للثقافة مع مضمونها الاجتماعي السياسي المتقدم، مجال صراع، مجال تأثر بهذا الصراع وتعبير عنه في آن. فإذا كان المحتوى العام للثقافة العربية ديمقراطياً بكونها تعكس حركة هي بصورة عامة ديمقراطية، فلا يعني ذلك، أنها بأشكالها التعبيرية، وحدة كاملة منسجمة، أو كلاً واحداً منسجماً. ذلك أن الأمة القومية نفسها غير منسجمة إلا بمعنى معين، إلا في الإطار العام كقومية، وضمنها تتصارع تكتلات وقوى وتيارات اجتماعية وسياسية وفكرية في عملية اجتماعية موضوعية، وحتى حول المسألة القومية ذاتها، في مسار حركة تحررنا الوطني القومي العربية وتطورها. بل على المسألة بشكل خاص، في الواقع الراهن

وفق هذا الطرح، لا تعود الثقافة العربية، بتجسداتها الفكرية، الابداعية، المختلفة، جسماً سكونياً راكداً، بل متحرك دينامي. وفي مجرى حركة هذه الثقافة تتبلور، بصورة عامة، الاستقطابات والمواقف على قاعدة الاستقطابات السياسية والاجتماعية الرئيسية الكبرى، على صعيد مجتمعاتنا العربية. وعلى هذه الجبهة الثقافية نفسها، يجري ويتطور صراع يصعب أن يكون له أساس آخر، بالدرجة المحددة الأولى، غير أساس الاستقطابات في الجبهة السياسية والاجتماعية. وفي سياق عملية متواصلة وأكثر تعقيداً مما هي عليه على الصعيد السياسي والاجتماعي، وليس في سياق انقسام ميكانيكي، تشهد الجبهة الثقافية في مجتمعاتنا فرزاً هو، في مضمونه العام، الفرز الجاري على الجبهة السياسة الاجتماعية. وعلى أساس هذا الفرز تتحدد التحالفات الثقافية، الداخلية والخارجية. ومن هنا يمكن القول إن المنحازين إلى جانب الأمة، بطموحاتها وتحررها الوطني وتقدمها الاجتماعي، على الجبهة الثقافية، يمثلون هم الثقافة الوطنية القومية.

وبالمقابل، فنحن نلاحظ، من جهة أخرى، بروز محاولات جادة، على صعيد الواقع، لاقتناص المظهر، أو الشكل أو الغلاف، القومي بفصله عن المضمون الاجتماعي السياسي الديمقراطي في ظل مرحلة من المراحل والذي يشكل مع مظهره وحدة منسجمة لها أساسها المادي، وهي محاولات تسعى لاقتناص المظهر القومي، من دون مضمونه السياسي، والاجتماعي والموضوعي الملائم له، وتستبدله بمضمون رجعي نقيض مغاير. وهذا يشكل بدوره وجهاً أو حلقة من أوجه الصراع وحلقاته المتزايدة الحدة، في الظروف الراهنة للمواجهة العامة التي تخوضها حركة تحررنا. وفي حين عبرت الناصرية عن المظهر القومي المتوافق مع المضمون الاجتماعي السياسي التقدمي، بدا بعض المثقفين المصريين، مثلاً قوميين، لكن بمضمون رجعي، ومنهم من انتهى إلى التخلي الصريح حتى عن الشكل القومي ذاته، مع عودة الفرعونية مجدداً للبروز.

وفي مثال الصراع المستمر في لبنان منذ حوالى السبع سنوات، تصادف لجوء إيديولوجية الطغمة المالية في لبنان إلى الوجهين معاً في اصطناع قومية مزورة بقرارات سياسية ذاتية(★) تعتبر «نضال العالم العربي من أجل انفصاله عن الغرب هو الوهم»، في حين ترى «الحمفبه (قائمة) في هلاكنا الأكيد من دون الغرب ككل.. فإذا تمكك الغرب، فلن ينقذنا شيء من التماء»[٤]. تلك هي حقيقةميشال شيحا التي طوّبت المتوسط ابناً للأطلسي (والأطلسي يجاور فرنسا ويتعداها) في المتوسطية»، أو «المسفبه»، أو «الازدواجية اللغوية»، أو «القومية اللبنانية». لكن جملة هذه المفاهيم الايديولوجية باتت عاجزة عن تمويه مضمونها الرجعي العنصري الأساسي بصفته «فرادة» للعنصر «الماروني» في موضوعه «التعددية الحضارية» التي تعبر، في النهاية، عن المأزق الايديولوجي للطغمة المالية في لبنان، المتوافق مع مأزقها السياسي الذي يأخذ المشروع الفاشي على عاتقه مهمة التعبير الدموي عنه.

لكن لبنان هو الذي تفكك، ولم يبق لأولئك الذين فرض عليهم أن يتلقوا الأمثولة اليومية وفق تلك الايديولوجية إلا واحداً من خيارين: المصح العقلي أو التشوه والموت في شوارع الحرب الأهلية في بيروت: مصير بطل الرواية التي كتبتها بالفرنسية الشاعرة اللبنانية فينوس خوري[٥]. وربما كانت هذه الرواية العمل الروائي الأول الذي يكشف، من الداخل، المعالم الأساسية للثقافية والايديولوجية المغلقة، التي ربي، وفقها، الانتداب الفرنسي، ذلك الوسط الماروني اللبناني، وحافظت عليها و«طورتها» البورجوازية اللبنانية بأجهزتها الايديولوجية والثقافية المتنوعة.

وإذا ما عدنا، في ضوء ما سبق، إلى الكلام على ما يميّز، أو يحدد الشخصية الخصوصية لثقافة ما، لبات بوسعنا الاشارة إلى أنها، تلك الخصوصية، لا تتأتى، أساساً، من أشكال التعبير اللغوية أو الجمالية، بل ان الخصوصية القومية تتمثل في مدى عمق ودقة ما تعكس ثقافة ما حقيقة أمتها، في مجالاتها الروحية والمادية وفي مجرى حركتها المتطورة باتجاه التقدم، وحقيقة حركة الصراع الأساسي العام الذي تخوض.

ومن هنا، يصعب أن نتوقع كبير قدرة لدى التقسيمات الجغرافية على إعطاء تحديداتها هي للسمات الرئيسية للثقافة العربية، إلا إذا ووفق عليها من قبل جميع الأقطار الأخرى. ويندر أن تصبح هذه التحديدات، أو الألوان المحلية، سمات رئيسية هامة مقبولة من الجميع إذا لم تتقدم كظاهرة في مقاربتها

(★) «علسا أن نقوس لسان» (كمال يوسف الحاج).

(٤) المصدر نفسه، كانون الأول ١٩٥١ ونيسان ١٩٥٢

(٥) «الابن المصرّ»، باريس، ١٩٨٠ - دار بلمون للنشر صدرت مؤخراً بالعربية عن دار الفارابي، بيروت

وعكسها لحقيقة الحركة العامة لمجتمعاتها في مرحلة تاريخية محددة أو في لحظة تأزم مصيري لتناقضاتها. ومن البدهي أن لا تكون ظاهرة السينما المصرية التجارية هي المثال الذي قد يخطر، هنا، على البال، فهي مفروضة، وليست مقبولة، بوسائل ولعوامل واعتبارات معروفة. بل ربما كانت أغنية الشيخ إمام ومارسيل خليفة واحداً من الأمثلة المعبرة في هذا السياق.

وفي هذا مدخل يقودنا إلى واحد من وجوه العلاقة بين الخاص المحلي والعام القومي، ووجه من وجوه تجلي التعاطي الديمقراطي مع هذه العلاقة. كان مارون عبود قد قدم في «صقر لبنان»، منذ سنين طويلة، اقتراحاً من شأنه أن يضع حداً لمعركة مزمنة في الجبهة الأدبية والثقافية في لبنان لو كان الخلاف مجرد خلاف أدبي:

«يشمئز اخواننا، أبناء الأقاليم العربية الأخرى، حين يقرأون كلمة «الأدب اللبناني» وترقص آذانهم غيظاً حين يسمعونها. ويأبى الغلاة والرافضة منا إلا التمسك بزعمهم ذاك (الزعم بأدب لبناني). والفريقان توأمان... والقصة قصة لون محلي، بل قصة عناصر تفاعلت في العقلية اللبنانية فكان منها هذا اللون، فإذا أراد اللبناني الحديث أن يتنازل عن تراث جدوده وآبائه في الأدب العربي فماذا يبقى له؟ فالأدب الفنيقي وهم وخيال كأخيه الفرعوني، والسريانية أجهزنا عليها. فماذا يبقى لنا، إذن، لكي نقول: «سيفنا والقلم»(★)؟[٦]

بيد أن الخلاف الذي يلمح إليه مارون عبود هو في الحقيقة، خلاف سياسي يتعدى الأدب ليعكس وجهاً أساسياً من أوجه الصراع على القضية القومية وفيها، تتدخل الثقافة فيه، وبصفتها العربية تلك، لتؤكد، في هذا المثال الثقافي السياسي في لبنان، على انسجام المظهر القومي مع المضمون الديمقراطي التقدمي العام، وعلى تفارقه عنه، في آن معاً، في الموقف من المسألة الواحدة المطروحة، في النهاية على الثقافة الوطنية: الدفاع عن الوطن، بالدفاع عن انتمائه العربي، بالمضمون الديمقراطي لهذا الانتماء وبالتعاطي الديمقراطي مع الشكل المحلي في التعبير عنه.

اتخذ مارون عبود هذا الموقف الديمقراطي القومي المنسجم، عام ١٩٤٩، أي بعد عام واحد على تكريس الاغتصاب الصهيوني لفلسطين. وربما لم يدر بخلده أن «الفريقين التوأمين» سيتابعان، كل من موقعه، توافقهما الأصلي المتفاقم معاداته للقضية الديمقراطية الوطنية القومية في لبنان برمتها عندما لم يعد بوسع نظام الطغمة المالية أن يجد مخرجاً لأزمته العامة غير الحل الفاشي في حرب أهلية يبقى العامل الأول في تفجيرها الصراع على حل القضية القومية العربية بين حركة تحررنا الوطني العربية وبين الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية، في مرحلة نوعية جديدة من تطور هذا الصراع وتأزمه.

وما سماه مارون عبود، في الماضي، «اشمئزاز اخواننا في الأقاليم العربية الأخرى» يبرز، اليوم، على حقيقته التي انكشفت ضيقاً عربياً يمينياً بإمكانية نجاح تجربة التغيير الديمقراطية في لبنان، مفضلاً عليها بقاء اللون الطائفي عبر المحاولات والضغوطات العربية واليمينية والرجعية المتنوعة التي أظهرت حرصها على إبقاء النظام السياسي اللبناني طائفياً، بدرجة توازي، إن لم تفق، حرص الطغمة المالية في لبنان نفسها. لقد مورست، هنا، عملية اقتناص للمظهر القومي تسلخه عن المضمون الديمقراطي وتتوجه لضرب هذا المضمون ذاته. وما يهمنا، الآن، هو الإشارة إلى استنتاجين:

أولهما، ان هذه العملية التي وجد من بررها باسم الفكر القومي، اليميني بالطبع، تؤكد أن مسألة الاستقطابات على صعيد الجبهة الثقافية هي مسألة متحركة ومتطورة. فثمة قسم من التيارات، في الميدان الثقافي، وفي الميدان السياسي الاجتماعي الاقتصادي أساساً، قد تحتفظ بشكلها القومي فيما هي تتخلى عن المضمون الديمقراطي التقدمي العام وتفقده، مع تطور وتقدم الحركة القومية نفسها، وعلى قاعدة الصراع الاجتماعي السياسي الذي لا يتوقف في مجتمعاتنا العربية.

ثانيهما، انطلاقاً من مثال الطائفية في لبنان، أو غيرها من البنى المحلية، الثقافية والايديولوجية الاجتماعية المتخلفة التي تمحضها العلاقات الرأسمالية والامبريالية والرجعية في الصراع الأساسي العام المعاصر وظيفة رجعية معاصرة، بالإضافة إلى البنى الايديولوجية للبورجوازية ولفكرها اليميني في البلدان العربية، تشكل هذه البنى، بدورها، أرضية مؤاتية صالحة لاستقبال الهجمة الثقافية، بل ولاستنباتها. من هنا، قد لا يبدو بكاف اختزال الهيمنة والهجمة الثقافيتين والايديولوجيتين للامبريالية والصهيونية بمصطلح «الغزو» الذي يتهدد ثقافتنا العربية الوطنية، وإن كانت حدة هذه الهجمة وشراستها على الجبهات السياسية والاقتصادية والايديولوجية والعسكرية قد تبرران استخدام هذا المصطلح.

٢- هذان الاستنتاجان، بترابطهما، يحتّمان الانتقال، بنظرنا، إلى رؤية هذا «الغزو» على الجبهة الايديولوجية والمعرفية مظهراً متفاقماً من مظاهر احتدام الصراع العام الذي تخوضه شعوبنا ضد الهجمة الامبريالية العامة الشرسة التي تستهدف فرض الاستسلام الكامل، والسيطرة الكاملة المطلقة، على حركة تحررنا الوطني والقومي العربية.

لكن هذا الصراع الايديولوجي والثقافي يزداد حدة وتفاقماً في مرحلة جديدة من تطور المسألة القومية التي تنعكس عليها ظروف أزمة القيادة التي تمر بها حركة التحرر الوطني العربية، وعملية الصراع الدائرة في سياق نضج البديل القيادي الثوري. والثقافة العربية الوطنية، باعتبارها وجهاً من وجوه المسألة القومية، تعيش بدورها، كظاهرة منفعلة وفاعلة، هذا الصراع الذي لا يدور فقط على تفسير حاضر حركة تحررنا الوطني

(★) «سيفنا والقلم» عنوانه معروف في النشيد الوطني اللبناني، وهو يرمز بها إلى النشيد والوطن

(٦) «صقر لبنان» - بحث في النهضة الأدبية الحديثة ورجلها الأول أحمد فارس الشدياق منشورات دار المكشوف - بيروت آذار ١٩٥٠ لكن المقدمة التي وضعها مارون عبود لهذا الكتاب مؤرخة عام ١٩٤٩

والقومي، بل على تغييره أيضاً، أي على المستقبل.

في هذا الإطار، ما هو الأساس المصلحي السياسي الاجتماعي الفكري لهذه الهجمة؟ وكيف تعمل من خلال بعض مظاهرها البارزة؟ وكيف تتعامل مع أبرز المفاهيم والشعارات الايديولوجية التي تطرحها وتروج لها، أو مع تلك التي تطرحها قضايا تطور معركتنا وثقافتنا في شروطها الراهنة.

تنطلق محاولة الاجابة على بعض جوانب هذه الأسئلة التي يصعب الإحاطة المتخصصة الضرورية بها في نطاق هذه المداخلة من ملاحظة الموقع البالغ الأهمية الذي باتت تحتله وسائل الاتصال والاعلام المتنوعة الأشكال والمستويات ليس فقط على مستوى الصراع الايديولوجي العام بأشكاله التقليدية، بل خصوصاً على مستوى التثقيف الجماهيري للمثقفين أنفسهم وللجماهير قاطبة وبخاصة. والثقافة ليست انتاجاً فقط، بل هي استهلاك كذلك. والتأثير والفعل في الثقافة الوطنية من قبل الهجمة الايديولوجية الامبريالية لا يكتب لأهدافها العميقة النجاح إلا إذا تعدت دائرة النخبة الضيقة للدائرة الأشمل. إعادة تشكيل وعي الجماهير وأنماط سلوكها وأذواقها وهواجسها، فكرياً ونفسانياً وشعورياً... وهنا، تمارس وسائل الاتصال والاعلام الجماهيرية غزواً حقيقياً، بكل ما في هذه الكلمة من معنى.

ففي ظروف تأزم العلاقات الرأسمالية والامبريالية بالطبقات الاجتماعية والشعوب، تتزايد باستمرار القوى المنمكة عنها، وتتسع القاعدة الاجتماعية المناهضة لها. وهو واقع يدفع بالبورجوازية الامبريالية إلى ضرورة إيجاد أشكال جديدة تؤمن الاستمرار لتعاطيها الايديولوجي والثقافي مع هذه القوى، بغاية المحافظة على هيمنتها عليها، وإعادة ربطها بها. فعلى قاعدة هذا التطور للصراع الطبقي الدائر، على الصعيد العالمي، لغير مصلحة الامبريالية، تلجأ هذه الامبريالية إلى تطوير تكنولوجي هائل لوسائل الاتصال تخضعه في وظيفته الايديولوجية، الثقافية والاعلامية، لمصالحها. وفي علاقتها مع جماهيرنا العربية، لا تكتفي هذه الهجمة، في هذا الميدان، بإغراق وسائل الاتصال والاعلام العربية السائدة بمنتجاتها المباشرة من هذه السلع الثقافية، بل تتدخل، بما لديها من إمكانيات سياسية واقتصادية واجتماعية محلية، في تقرير المضمون والنموذج الثقافيين لما ينتج، محلياً، من مواد وسلع لهذه الوسائل.

وقد يكون من المفيد، هنا، العودة إلى نظرة مراكز التقرير الامبريالية نفسها في ممارستها لهذا «الغزو» لإدراك مدى الخطورة التي تتهدد ثقافتنا العربية، وتستهدفها بتدمير ذاكرة شعوبنا وتفتيت هويتها.

يقول برززنسكي الذي كان مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة في إدارة كارتر، وأحد أبرز إيديولوجي «اللجنة الثلاثية»(*) التي قررت خطوط السياسة الأميركية في إدارة كارتر، في كتابه «الثورة التكنوترونيكية»[٧].

«الولايات المتحدة هي الموزع الرئيسي للثورة التكنوترونيكية. (وبحسب مفهوم المؤلف، فإن هذه «الثورة» تحدد شكل المجتمع، ثقافياً ونفسانياً واجتماعياً أساس التكنولوجيا والالكترونيك). وفي الوقت الحاضر، فالمجتمع الأميركي هو المجتمع الذي يمارس التأثير الأكبر على جميع المجتمعات الأخرى، ويدفعها إلى تغيير مظهرها وعاداتها بطريقة عميقة وجمعية. وهذا ناجم عن كون المجتمع الأميركي «يتصل» مع العالم كله، أكثر من أي مجتمع آخر، إن ٦٥٪ من مجموع الاتصالات العالمية تنطلق من الولايات المتحدة (وهذا عام ١٩٧١، أي قبل عشر سنوات).. فلأول مرة بالتاريخ، باتت المعرفة الانسانية تلتقط على الصعيد العالمي، وبات الجواب قادراً على أن يرد فوراً بعد السؤال» (ص ٥٥).

ويتابع قائلاً: «فكرة الامبريالية تخفي، بدل أن تكشف، طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم، فهي علاقات أكثر تعقيداً، أكثر التصاقاً وحميمية (...) أما أن ترى هذه العلاقات مجرد تعبير عن مجهود امبريالي فقط، فيعني ذلك تجاهل الدور الذي تلعبه الثورة التكنولوجية - العلمية في هذه الظاهرة ذات الأهمية الحيوية. فهذه الثورة لا تجتذب وتأسر خيال البشرية جمعاء وحسب، إذ من لا يتأثر بمشهد الرجال الذين نجحوا بالوصول إلى القمر؟ بل تقود، حتماً، البلدان الأقل تقدماً إلى تقليد الأكثر تقدماً منها، وتحث، في الوقت نفسه، على تصدير التكنيك ومناهج، وممارسات التنظيم الجديدة من قبل بلداننا إلى تلك البلدان(...) ما من بلد كالولايات المتحدة ببذل مثل هذه الجهود الضخمة، سواء على الصعيد الحكومي أو الخاص، لتصدير معارفه، لتعميم اكتشافاته، لتحسين نظم التعليم، لـ (...) الولايات المتحدة أصبحت أول مجتمع شمولي في التاريخ، إنها المجتمع الذي بات يصعب تعريفه، أكثر فأكثر، بحسب حدوده الاقتصادية والثقافية الخارجية» (ص ٥٦، ٥٧، ٥٨).

بهذا الخطاب الامبريالي بامتياز، يحدد برززنسكي الأساس الذي يتبلور عليه ما يسميه «وعياً كونياً جديداً يتخطى

(*) تشكلت هذه اللجنة عام ١٩٧٣ بمبادرة من دافيد روكفلر، رئيس المصرف المعروف، بهدف تنسيق العلاقات بين أوروبا الغربية وأميركا الشمالية واليابان. وقد ضمت في عضويتها أهم المسؤولين في الإدارة الأميركية السابقة) أما أعضاؤها الأميركيون فهم، بالدرجة الأولى، من الرؤساء والمدراء العامين لأهم الاحتكارات البنكية والصناعية الأميركية بالإضافة إلى أساتذة جامعيين وباحثين. وهذا هو الجناح الأول لهذه اللجنة اللائحة أما جناحها الثاني فهو لأوروبا، ويضم بدوره رؤساء ومدراء كبريات المؤسسات الأوروبية المالية والصناعية والاعلامية في ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا، وعلى رأس المال فإن المدير الاداري لهذه «الوفد أوسترفاتور» الذي هو في الوقت نفسه مدير جريدة «لو ماتان» عضو في هذه اللجنة، إلى جانب رعيل كبار وعشرة من الأساتذة الجامعيين والجناح الثالث المكون لهذه اللجنة فهو ياباني. وقد ألحق بهذه اللجنة أندية ومراكز أبحاث متعددة الساطات والمجالات. لمزيد من التفاصيل الموجهة حول هذه اللجنة وأعمالها، بإمكانك العودة إلى حديث أجرته مجلة «الوفد كريتيك» الفرنسية (عدد كانون الثاني ١٩٧٧) مع كلود جولمان، رئيس تحرير «الموند دبلوماتيك»، وإلى كتاب «جيسكار والأفكار» لمجموعة من الكتاب اليساريين الفرنسيين، صدر في باريس عن «المنشورات الاجتماعية» عام ١٩٨٠ ويوفر في هذا الكتاب مادة موجهة عن علاقة الشركات المتعددة الجنسية ببعض النوادي النافذة العالمية، ومن بينها «نادي روما»

(٧) برززنسكي «الثورة التكنوترونيكية» - باريس، دار كالمان - ليفي، ١٩٧١.

الثقافات المتجذرة، والأديان التقليدية المتحصنة قبالة بعضها البعض، والهويات الوطنية المتفارقة حداً».

وفي تقريظه لمحاسن «المجتمع الشمولي الأميركي» هو لا يخفي استواء هذه المحاسن إلا بالقضاء على ثقافات الشعوب ومعتقداتها وتاريخها، وذلك كله انطلاقاً من مهمة الحفاظ على الأمن القومي للاحتكارات الامبريالية الأميركية وللاحتكارات المتعددة الجنسية ذات الهيمنة الأميركية.

لقد باتت مهمة تذويب الشخصية الثقافية للشعوب، وغرس وتعميم العدمية الثقافة القومية، ضرورة ملحة للامبريالية في الميدان الثقافي والايديولوجي. وهو نهج نظامي لها يتوافق مع نهجها، الاقتصادي الاجتماعي السياسي في سعيها الحفاظ على هيمنتها الشاملة.

وتتوجه هذه المهمة ضد شعوب آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية لتؤدي الوظيفتين معاً: وظيفة تستهدف التكون القومي لهذه الشعوب وتكامله، مرتبطة مع استهدافها لتبلور الثقافة القومية لكل شعب من هذه الشعوب، أما الوظيفة الأخرى، فتتمثل بضرب هذا التبلور للثقافة القومية باعتباره أساساً تنرسى عليه علاقات ديمقراطية من التفاعل والاغناء بين هذه الثقافات المتعددة. وعليه، تجري على الصعيد العالمي عمليتان متصارعتان: عملية التذويب الامبريالية للثقافات، وعملية التبلور الديمقراطية لهذه الثقافات.

ويسترسل هذا المؤلف في بناء الأحلام المتفتحة على ثورته التكنوترونيكية «الموحدة» للكون بالقول إنه «أخذاً بالاعتبار التقدم الكبير في وسائل الاتصال الحديثة، فمسألة أن يصغي طلاب جامعة كولومبيا، ولنقل مثلاً، طلاب جامعة طهران، إلى المحاضر نفسه في آن واحد تبقى مسألة وقت فقط» (ص ٥٥).

وفي ١٩٧٩، كان لطلاب جامعة طهران تقدير مختلف آخر عن فضائل هذا الغزو الثقافي «التكنوترونيكي»، فاضطر مستشار الأمن القومي أن يعززه بآخر، بعملية «النجم الأزرق» الذي هو بأحلامه، يومذاك، في رمال صحراء لوط. وها هو زميله الجديد الذي حل مكانه «يدعي» أنه تعلم الأمثولة، فيستبق بمظلي عملية «النجم الساطع» وصول القوات المتعددة الجنسية التي ينتظر قدومها لتعيد بناء الأحلام فوق رمال سيناء، وفي فضاء مكة التي باتت وكلها زرع.

في هذه المفاهيم التي يطرحها برززنسكي. وفي هذه الخطة الاستراتيجية الايديولوجية التي يجاهر بها، لا ينكشف الوجه الأساسي من وجوه الهيمنة الثقافية الامبريالية وحسب، ولا حاجة هذه الخطة لحراب مظلي الاحتكارات المتعددة الجنسية من أجل فرضها وحمايتها وحسب، بل يتضح معها كذلك وجه أساسي من وجوه ما يسميه بعض المثقفين العرب «بثقافة النفط» التي بدأت تطفو على امتداد مساحة الحياة الثقافية العربية، وتسعى لتدجين الثقافة ومصادرة المثقفين وإغراقهم في شباك إغراءاتها، وتعطيل طاقاتهم وحرفها عن المجرى الطبيعي في المساهمة في عملية التغيير الديمقراطية والثورية في مجتمعاتنا العربية.

وليست المسألة، هنا، اختلافاً على التسمية بقدر ما هي مسألة مقاربة أفضل لفهم هذه الظاهرة المرافقة للهجمة الايديولوجية الامبريالية، بقصد تحسين مواجهتنا لها والتمكن من التغلب على مفاعيلها. وعلى هذا، تتقدم هذه الظاهرة بتعبيراتها العربية شكلاً من أشكال النشاط الايديولوجي والثقافي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسية. إنها رأس المال المالي المتحرك إيديولوجياً، في العديد من الأجهزة والمراكز والمنابر الثقافية العربية، والأجنبية المتوجهة بأعمالها ودراستها واعلامها إلى العالم العربي، وقد دفعته آلية تطوره وتأزمه إلى اتخاذ هذا الشكل المعقد من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السياسية للمعبر عنها بصيغة الشركات المتعددة الجنسية، في إطار الصراع الطبقي العالمي بين الاشتراكية والرأسمالية.

فيصعب علينا، بالتالي، أن نفهم هذه الظاهرة الثقافية وآليتها، إذا ما فصلناها عن قاعدتها المادية التي تستوعب كذلك خصوصية البنى الاجتماعية والثقافية المحلية العربية والتي منها ما يعود إلى قبل التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية. كما يصعب فهمنا، كذلك، لحركة مجتمعاتنا العربية المعاصرة وآلية تطورها، اعتماداً على مقولات ابن خلدون، مثلاً، ونقلها من زمانه إلى عصر نواجه فيه أعقد أشكال التطور الرأسمالي، لنطبقها، اعتسافاً، واعتباطاً، برغبة إيديولوجية غير مبررة تاريخياً واجتماعياً، على المجتمع السعودي المعاصر، مثلاً، أو غيره من المجتمعات العربية الأخرى، ومن قبيل تحصيل الحاصل أن يستحيل هذا الفهم بمقولات الفيلسوف الغزالي الذي لم تستفزه، أصلاً، غزوات الصليبيين في القرون الوسطى، وقعد عن مقاومتها.

لا يحتمل هذا التقرير أي شكل من أشكال رفض تراثنا الفكري والثقافي العربي، ولا أي شكل من أشكال إنكار الضرورة الوطنية والقومية والنظرية للاهتمام به والبحث العلمي فيه. ولكنا القصد، هنا، حماية هذا التراث من التشويه وعدم التساهل تجاه محاولات تسخيره رجعياً لإرباك النشاط النظري والسياسي الثوري في العملية الثورية الراهنة. وهناك فارق نوعي كبير بين ما نشاهده من مظاهر الاستنفار الايديولوجي اليميني لتراثنا وتاريخنا، الحديث بخاصة، كمظهر من المظاهر الايديولوجية المزدهرة في ساحة الصراع اللبنانية، وبين مسألة البحث العلمي في التاريخ والتراث التي هي مسألة أخرى.

وفي هذا السياق ذاته، تطرح بعض الأفكار الانتقائية التي تربك الفهم ومستلزمات المواجهة المطلوبة. منها، على سبيل المثال، ما يعتبر الرأسمالية «مدنية غربية» تجري عمليات البحث والتنقيب، من أجل مواجهتها، عن «مدنية شرقية» غابت في الأصول البعيدة ولا بد من بعثها بنمذجة إرادية للحاضر على صورتها البائدة، بدل أن ترى الرأسمالية، كما هي حقيقة، مدنية مزعومة، على حد قول ماركس في «البيان الشيوعي» لن يقضى على محاولاتها لنمذجة العالم وتوحيده على صورتها من موقع الماضي، بل من موقع المستقبل، أي

بالاشتراكية. ويستبعد هنا، في هذه الطروحات، الكلام على العلاقات الطبقية والنظم الاجتماعية، ليزدهر الكلام على الحضارات، والغرب والشرق، والشمال والجنوب، والمركز والأطراف، وهي، على كل حال، مفاهيم يبقى الغرب الامبريالي موطن صياغتها وتصديرها، بهدف تقنيع طبيعة علاقاته ببلداننا وتطورها، فيجري، عندنا، التمسك بها أو بأجزاء منها، وغالباً ما بات يرتدي هذا التمسك طابع القول بالخصوصية المحلية لبلداننا ومجتمعاتنا، والمطالبة بالدفاع عنها في وجه «الغزو العربي»...

لن نتوقف، هنا، مطولاً عند هذه «الخصوصية» التي يفبركها الغرب الامبريالي نفسه كذلك. بل نكتفي بالإشارة السريعة إلى أن الخصوصية، بالصدد الذي نحن فيه، تتمثل أساساً، بالتقاط واكتشاف ودراسة كل ما هو وطني محلي بخاصة، كل ما هو وطني محلي متميز، في سياق الطريقة الملموسة التي يواجه بها كل بلد المسألة العالمية الواحدة المعاصرة بالنسبة لجميع البلدان: العملية الثورية التقدمية في القضاء على الرأسمالية، وحيث تشكل حركة تحررنا الوطني والقومي العربية، موضوعياً، حرءا لا يتجزأ من هذه العملية. وحيث بات البحث والصراع الدائرين عليها وفيها يتمحوران، راهناً، على تسهيل أو إعاقة نضج الشرط الذاتي المستجيب لهذه العملية الثورية وحل مهمات انجازها، وهو حل لا يتوفر بالطبع في أي كتاب.

ربما كان مرد انتعاش هذه الطروحات، في ظروفنا الراهنة، الصعوبات المعقدة التي تسم هذه المرحلة من تطور حركة تحررنا. لكننا نكاد أن نجزم بأن واحداً من أبرز الأسس الواقعية المحلية يبقى قائماً في اختلاف أطراف التحالف الطبقي الذي تتشكل منه هذه الحركة على مفهوم علاقات السيطرة الامبريالية، وعلى مفهوم وعملية التحرر منها، وعلى مفهوم التحرر الوطني والقومي الاجتماعي نفسه، وذلك انطلاقاً من اختلاف مصالحها الطبقية، رغم اتفاقها على إرادة الخلاص والتحرر من هذه السيطرة.

إلى الآن، كان الهاجس في ما تقدم إبراز المضمون الأساسي للهجمة الايديولوجية بما هي امبريالية. ولكن إدراك هذه الهجمة لا يكتمل، إذا لم نر إليها بجملها، باطارها الشامل، كنظام متكامل. إنها نظام متكامل من حيث كونها، أولاً، استراتيجية مستمرة زمانياً، تتفاقم حدة وتتغير أشكالها الظاهرية، وفق تطور أزمة العلاقات الامبريالية، وتأزم علاقاتها بتطور حركة التحرر الوطني العربية، وبتطور المسألة القومية بخاصة. ومن حيث كونها، ثانياً، استراتيجية في توزيع الأدوار في ما بين القوى الأساسية لهذه الهجمة، أي الامبريالية، والصهيونية، والرجعية العربية المرتبطة بالامبريالية. ويتمثل توزيع الأدوار، هنا، بتوزيع الحقول والقضايا الفكرية التي يتناولها بالبث والترويج كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة. ومن حيث كونها، ثالثاً، استراتيجية في توزع الأجهزة وتنوع الأدوار الموكلة إلى كل منها. فالمادة الايديولوجية المقدمة في التلفزيون الأردني، مثلاً، تختلف شكلاً عن تلك التي يقدمها «صوت أميركا». وما يقدمه الإذاعة السعودية مثلاً، يختلف شكلاً عما يقدمه «النيويورك تايمز» الخ... ومن حيث كونها، رابعاً، استراتيجية في تأمين الحضور الدائم للمعطيات الثقافية الايديولوجية «الغازية»، في وسائل الاعلام والاتصال المنتشرة في البلدان العربية، أو تلك التي تخاطبه من الخارج. فإذا بدلت المحطة الاذاعية مستقلاً إلى محطة أخرى، أو الشاشة إلى أخرى، أو خرجت إلى صالة السينما... طالعتك، دائماً، المظاهر المختلفة من ذلك «الوعي الكوني» البريزنسكي الذي نسعى إلى عرسه وسائل الاتصال الجماهيري. لذلك وبسبب من هذا الحضور الدائم، لم يعد على مادة هذا الحضور أن تتقدم بصراحة مضمونها المباشر. وبتعرض الوعي لحملة متواصلة من التدمير، عبر التشويش وإخفاء الحقيقة والتضليل.

لكن ذلك النظام المتكامل من تنظيم التضليل، بابعاده المترابطة المختلفة، يعد ليعمل في بلد معين. غير أن التضليل الايديولوجي يبقى قاصراً عن الفعل، إذا لم يتشبث بمعطيات وخصوصيات محلية قائمة وينمو على جذوعها الواقعية. وإذا ما حافظنا على الخط العام لهذه المداخلة التي حاولت تناول عامل المسألة القومية في تأثيره على حركة الثقافة العربية المعاصرة، فكيف يجري التعاطي الثقافي الايديولوجي للهجمة الامبريالية مع هذه القضية؟ ولنأخذ، هنا، على سبيل المثال، مسألة التعددية الثقافية.

فهذه التعددية مسألة ديمقراطية، ذات مضمون ديمقراطي مشروع ما دامت لصالح حركة التقدم العامة، وباتجاه تعزيز العملية الثورية، فضد الاحتلال التركي والسيطرة العثمانية، اكتسبت هذه المسألة الثقافية مضمون الهوية القومية للتحرر من تلك السيطرة الرجعية، وللتحرر، فيما بعد، من السيطرة الامبريالية بشكلها الاستعماري الكولونيالي.

أما رد الفعل الامبريالي فتمثل بمحاولاته الايديولوجية والسياسية والعسكرية لقمع عناصرها المكونة وتفكيك تماسكها. ولنتذكر، بهذا الصدد، الحملة الايديولوجية العنصرية التي تعرض لها الإسلام، بما هو منبع أساسي من منابع الثقافة العربية الراهنة، مع مطلع غزو العلاقات الرأسمالية الامبريالية لبلداننا.

ولكن هذه التعددية الثقافية تصبح رجعية، عندما تتحول إلى ذريعة لمناهضة الاتجاه العام لعملية التقدم والثورة، وتصبح عاملاً نفسياً باستوائها شكلاً من اشكال الهجوم الامبريالي. وهي في بروزها الواقعي المعاصر (في لبنان ومصر، مثلاً)، تستند إلى عوامل ذات طابع تاريخي ماضوي فقدت أثرها الفاعل في الحياة الواقعية المعاصرة كالفينيقية والمتوسطية والفرعونية، وتبذل المحاولات لاحيائها بأدلجتها ونقلها من حضورها كتراث يخص مجموع الأمة إلى الايديولوجيه برفعها فئه أو قوه اجتماعيه معينة لأغراض معادية في لبنان مثلاً، لانتمائه العربي وللحركة التحررية القومية. وفي هذا الاطار الثاني الذي تطرح فيه مسألة التعددية، تتعاطى الامبريالية مباشرة مع هذه المسألة عبر أجهزة ايديولوجية تهيئ المعطيات التاريخية والواقعية الراهنة، لإعادة صياغتها وفق المنطق الذي يبرر توجهها التفتيتي.

وفي الشروط الراهنة التي تطرح فيها مسألة التعددية، لا بد

من رؤية مضمونها العنصري الأساسي قائماً في اعتبار الايديولوجيه الصهيونية هي النموذج لها، كما لا بد من أن نرى، بالمقابل، المضمون ذاته، وان بأشكال مختلفة، والذي تتخذه دعوات الانغلاق القومي المتزمت باسم العداء للصهيونية، والذي قد يتخذ احياناً طابع المقابلات العرقية.

ومن جهة أخرى، فإن الطرح المعاصر للفرعونية و الفينيقية والمتوسطية يتضمن فيما يتضمن، السعي إلى تحويلها نوعاً من الإطار العام الذي يفرض القبول به فرضاً، على الجماهير. ولم تعد تطرح هاتان الصيغتان «للتعددية» كرأي أو كاتجاه من جملة الآراء أو الاتجاهات، بل كمعيار وحيد يفرض الأخذ به، وتقمع على أساسه جميع الآراء أو الاتجاهات الأخرى.

بالاضافة إلى ذلك، فإذا كانت الفرعونية والفينيقية و(المتوسطه)متماثلتان من حيث جوهرها الرجعي الواحد، فهما يختلفان نسبياً بحسب ظروفها. فأصحاب الدعوة الفينيقية أو المتوسطية يسعون لالزام العرب بالقبول بدعوتهم هذه، مع موافقتهم الشكلية على وجود معين لهم ضمن العالم العربي، بينما يجري توظيف الفرعونية لتبرير سلخ مصر الكامل عن انتمائها العربي.

وهناك إطار ثالث لهذه المسألة، تقوم فيه التعددية على عوامل موجودة في الواقع، هي التشكيلات المذهبية والدينية والطائفية. وهنا، تبذل المحاولات لإعادة تكوين تماسك معين على الصعيد الايديولوجي، لأجزاء أو عناصر من القومية الواحدة، على حساب عمليّة استمرار التكون والتبلور القومي، وضد هذه العملية.

في هذا الإطار، تتقدم هذه التعددية كعائق تغذيه هذه التشكيلات المرتبطة بالتخلف من جهة، وبعمليه التحول المعقدة الجارية في تكامل التبلور القومي، من جهة ثانية، والناتجة، كذلك، ومن جهة ثالثة، عن الصعوبات السياسية والاجتماعية العامة والتي قد تدفع بهواجس أو ميول دفاعية، إلى الانكماش والتقوقع.

في هذا الإطار تبرز التعددية، بنجاحها العام، رجعية محافظة، لكن طريقة التعاطي معها ومعالجتها، لا بد وأن تكون مرنة، مقنعة، ديمقراطية، دون أن تتنازل عن الخط الموضوعي العام الذي يعتبر أن التطور كعملية متقدمة هو التجمع القومي، وإن كل ما يفتت يبقى عاملاً سلبياً تراجعياً.

هنا، تعمد الامبريالية، في أخذها بالاعتبار لهذا الواقع، إلى تركيب خطة مروجة لأفكار إعادة تكوين التماسك، ولكن بصورة غير مفضوحة أو صريحة أو مرئية، على وجه العموم. كما تعمد إلى تشجيع الاحتكاكات والتناقضات في ما بين تلك المجموعات نفسها من جهة، وفي ما بينها، منفردة أو مجتمعة، وبين من تعتبرهم «خصومها» من جهة ثانية، بهدف انجاح مقاصدها بالتفتيت المذهبي.

من ناحية أخرى، وعلى صعيد الوعي لحركة الصراع في واقعنا الراهن، ينزلق بعض التفسيرات الثقافية لهذه التشكيلات المذهبية والدينية والطائفية إلى الوقوع في شباكها وتبرير تأبدها ودعم المحاولات المبذولة لتماسكها، وذلك عندما يذهب فكر هذه التفسيرات إلى اعتبار هذه التشكيلات المتعايشة، بعد، مع العلاقات المادية الاجتماعية الرأسمالية المحددة (بكسر الدال المشددة) على أنها هي مضمون هذا الصراع وجوهره. فيجري، بالتالي، تغييب الفاشية. وتغيب الصهيونية، وتغييب الرجعية العربية، ومسؤولية نظام اجتماعي معين، وتعتبر الحرب الأهلية في لبنان أزمة بنيوية مذهبية طائفية أصلية قدرية. وتتحول الطائفية نفسها إلى مفهوم لقراءة الواقع في ضوئه، ولانتاج المعرفة بحركة هذا الواقع ونقده. وعلى هذا الأساس، يتحول هذا الموقف النمائي في نقده للواقع اغتراباً عنه أو هروباً. إذ أن الطائفية، بمعنى ما، تعفي من المواجهة بينما الفاشية تلتزم بها.

هنا أيضاً، تتدخل الايديولوجية الامبريالية لتتصيد هذه التفسيرات المتوقفة عند ظواهر الأمور، وتستوعبها في تضاعيف هجمتها الايديولوجية، وتوجهها ضد من تعتبره الامبريالية، بحق، خصمها الأساسي: صراحة الصراع الطبقي بقمعه، وبتشديد أو تمويه الأشكال الرئيسية التي يتجلى فيها هذا الصراع في هذه المرحلة أو تلك.

٣ - الشكل الرئيسي للتناقض الأساسي بين حركة تحررنا الوطني والقومي العربية يتجلى، راهناً، في الصراع من أجل القضية القومية، وحول هذه المسألة لم تعد الساحة اللبنانية طروحات ايديولوجية ترتبط، مباشرة، بهذا الصراع وتمويهه واسقاطه. ولم يكن بالأمر المستغرب أن تشكل المجابهة المستمرة في لبنان الحقل الأساسي الأول «لتفتح» جملة من الطروحات الفكرية التي تحاول أن تقدم نفسها اسهاماً «جديداً»، في فهم الصراع ومحرباته، بما يتجاوز الواقع اللبناني ليطول الواقع العربي، الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والفكري. ذلك لأن المجابهة، عندنا، تشكل الساحة المركزية الأولى للصراع الذي تخوضه حركة التحرر الوطني العربية ضد الامبريالية والصهيونية الرجعية المحلية لبنانياً وعربياً.

ففي الوقت الذي نشهد فيه حصول أخطر «حادثة شرف»، بعد الأذن من يوسف ادريس، في تاريخ امتنا: فعل الخيانة القومية السافرة، يأتي من يطرح قيد التداول الايديولوجي اعسار القومية العربية استعارة ايديولوجية وسياسية اوروبية من صنع الامبريالية نفسها لتفريق العرب عن العثمانيين، حملت المفهوم الأوروبي للتحرر والنهضة والتقدم وخانت الذات التراثيــة العربيــة، واستهدفت خدمة التحريض الأوروبي الاستعماري للاجهاز على العثمانية. رحم الله عبد الرحمن الكواكبي الذي ظل مصرًّا على عدم اقتناعه بالسلطان عبد الحميد أو بالسلطان سليم نفسه انبعاثاً حياً مجسماً للخليفة الأموي عبد الملك ابن مروان، مثلاً!! أو هكذا نعدم، مره أخرى، بمثل هذا الاستحفاف الايديولوجي، سهداء السادس من أيار وبلغهم من داكرة سعسا؟ أولس في هدا الدمير لداكره امتنا صورة من صور بفنست ثقافتنا الوطنيه لينسى لبرزنسكي أن بنى

« الوعي الشمولي الاميركي »؟

لكن المسألة ليست، حقاً، على هذه الدرجة من الاستحفاف. إن تجريد المفهوم الأوروبي للقومية من مضمونه الاجتماعي التاريخي المحدد بكونه مفهوم البرجوازية للقومية هو، أصلاً، موقف ثابت للبرجوازية في لا تاريخية طروحاتها الايديولوجية. وهو المفهوم البرجوازي ذاته للقومية الذي يعاود الظهور، من حيث الجوهر، ليستأنف، هنا، عملية تجريد الحركة القومية العربية عن مضمونها الديمقراطي، كقضية ديمقراطية معادية للامبريالية. فبعدما فشلت البرجوازية بفئاتها كافة في البلدان العربية بابقاء قبضتها هي الممسكة بالقضية القومية، وبعدما عجزت عن تغليب مفهومها ومضمونها هي على المضمون الموضوعي العام للقضية القومية العربية، وبعدما فشلت، على الصعيد السياسي والاجتماعي، في حل هذه القضية، بدأت تتخلى، في هذه المرحلة التاريخية الملموسة من الصراع، عن هذه القضية. بات نهجها في حل هذه القضية هو نهج الخيانة لها. وهو أمر يعزز لديها الميل، والعمل على بذل المحاولات لاخراج الجماهير من دائرة التحرك في إطار القضية القومية، فتشتد، بالتالي مع هذا النهج، الحملة الايديولوجية التي تستهدف تبرير ذلك التخلي، وتعبيد الطريق أمام هذه الخيانة، عن طريق تغييب التناقض القومي مع الامبريالية، بعد محاولات الغائه على المستوى السياسي المباشر.

في هذا السياق الملموس، يرتد بعض تنويعات الايديولوجية البرجوازية إلى إدانة الحركة القومية بالصاق تهمة البضاعة المستوردة عليها، عن طريق استعارة بورجوازيتنا هي، مجدداً، أوروبية المفهوم بعد أن كانت ارتكبت، أصلاً، الخطيئة الأخرى: خطيئة دمج المفهوم القومي بالحركة القومية.

غير أن أسوأ ما في هذه التنويعات تجاهلها المتعمد للوجود القومي العربي القائم بنفسه، وانكار هذا الوجود الواقعي الذي ليس بالبضاعة المستوردة، ولا بالمفهوم المستورد. وهذا، قبل الاختلاف على المفهوم، وقبل الاختلاف على مضمون الحركة القومية ونطورها. إنه وجود عربي قائم متميز عن الوجود الباكستاني القائم المختلف، مثلاً.

هذه المحاولة تجري، الآن. وواحد من اشكالها الايديولوجية الراهنة يتجسد بتحديد مضمون الحركة القومية العربية انطلاقاً من الموقف من الاتراك والامبراطورية العثمانية فحسب، وليس انطلاقاً من الموقف من علاقات السيطرة الامبريالية. هنا، كذلك، يجري اعدام كل النضالات الحديثة والمعاصرة، وكل التاريخ الحديث والمعاصر، لشعوبنا العربية. وهذا هو الموقف الايديولوجي البورجوازي اليميني: هذه القومية العربية غير مبررة تاريخياً. وهو، حقيقة، الموقف الاوروبي بامتياز، كأوروبا الامبريالية، والموقف الامبريالي بامتياز للشركات المتعددة الجنسية التي تبذل الجهود الحثيثة لاظهار الأمة واقعاً تاريخياً ماضياً جرى تجاوزه وتخطيه، ولاخفاء مسؤوليتها في منع الشعوب وعرقلتها عن متابعة تطورها المنسجم المستقل. هذا من جهة أولى.

أما من جهة ثانية، فنحن لا نتعرف في هذه الطروحات إلا على الرؤية السكونية الجامدة للمسألة القومية التي لا يسعها أن تدرك تقدم المضمون الديمقراطي والتقدمي والاجتماعي لهذه المسألة، مع تراجع جوانبها الرجعية باستمرار، في ظروف سمة العصر الأساسية: الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. بل هي رؤية يصعب عليها الاعتراف بهذا الاغتناء لأنه سعى اعترافاً، من قبلها، بأن المسألة القومية هي قضية صراع بين الطبقات والقوى الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني والعالمي معاً.

ومن جانب آخر لمسألة الصراع هذه، لا تريد تلك الرؤية السكونية أن تميز بين الأساس التاريخي لهذه الحركة القومية وبين القوى الاجتماعية الطبقية التي تعاقبت على رؤسها أو قيادتها. فتقدم منهجاً مائلاً في النظر والتحليل لا يؤدي بصاحبه إلى غير الموقف الرجعي المضاعف: يدين حركة هي بمضمونها الموضوعي العام ديمقراطية تقدمية، ويبرّىء قوى طبقية محددة (من الاقطاع حتى البورجوازية، بفئاتها المتعددة) من مسؤولياتها وعيوبها.

على هذا المستوى، يجرى الالتفاف الايديولوجي اليميني الراهن على ما بات يقدمه تطور قضيتنا القومية من وضوح في رؤية وتحديد الأزمة الراهنة في حركة التحرر الوطني والقومي بكونها أزمة قيادة طبقية الأمر الذي يدفع بالقوى المعادية الامبريالية والصهيونية بما في ذلك، وأساساً، البورجوازية التي تتابع افلاسها القومي في البلدان العربية، إلى استنفار سياسي وعسكري وايديولوجي يستهدف من جهة أولى قمع التناقض الوطني والقومي وتعطيله بعد العجز عن استيعابه وتطويعه، ويستهدف، من جهة ملازمة ثانية، قمع القوى الطبقية الثورية، والديمقراطية الجذرية، وإعاقة نهوضها كبديل طبقي نوعي جديد إلى قيادة حركة التحرر ولحل القضية القومية، بعدما بات حل هذه القضية مهمة الطبقة العاملة وقضيتها الأساسية كطبقة عاملة، بالمعنى العملي الراهن، وليس فقط بالمعنى التاريخي المؤجل.

وهنا، تلتقي الدعوات « العثمانية » الجديدة مع مختلف الدعوات « القومية » الاقليمية الانعزالية على مواجهة الحركة القومية لتحررنا. وما احتراب هذه الدعوات سوى معركة مفتعلة تستهدف نقل موقع المعركة الأساسية واستبدال مضمونها ومساحتها الحقيقيين. ومرة أخرى، تغلف هذه الدعوات العثمانية بذريعة الخصوصية والأصالة، وتحلس بالإسلام الذي تطرحه بديلاً آصل (اشد أصالة) من الحركة القومية. فتستعيد بهذا التعارض عمراً بكامله قضته الرجعية العربية دون أن تنجح في تسخير الإسلام، بالمطلق، لمعاداة حركة تحررنا الوطني والقومي في مرحلة نهوضها، وتوظيفه في خدمة القوى الامبريالية، بالمطلق. ويصعب الاعتقاد بتوقع نجاح جديد لها في محاولاتها المستمرة تلك.

٤- الإسلام يشكل منبعاً من منابع الثقافة العربية المعاصرة. ونحن هنا لا نتناول الجانب الايماني بل الجانب الثقافي والدور الذي لعبه في مجال الثقافة وذلك من ناحيتين: في الأولى

منها، نتوقف عند الانجازات الايجابية الكبرى، بخطها العام، والتي تجاوزت حدود الدولة والعالم الإسلاميين إلى الحضارة والثقافة العالميتين. ولا يغيّر من هذه الحقيقة الكبرى وجود تيارات متعارضة، تفصيلية في تلك الفترة التي قدم بها الإسلام المندمج مع الدولة تلك الانجازات. ويشكل هذا التراث مصدر اعتزاز للثقافة العربية المعاصرة التي تجد فيه واحدا من منابعها وعواملها المغذية، بالمضامين والأشكال.

أما من الناحية الثانية، وبالاضافة إلى الدور الذي لعبه في توليد وبلورة القضايا والانجازات الثقافية والحضارية التي قدمها، فالإسلام يتضمن، بذاته وبتكوينه، مبادىء وتوجيهات عامة ذات مضامين مقدسة، بالتجريد المطلق، تخلق مناخاً روحياً عاماً من المثل الإنسانية التي تدفع بالناس لممارسة العدالة والمساواة وعدم التمييز وغيرها من القيم. لكن هذه المبادىء العامة بصيغتها التجريدية لا تأخذ دورها الملموس في الحياة الواقعية إلا وفق الظروف السياسية الاجتماعية الاقتصادية. إذ أن المفاهيم الايجابية العامة بمدلولاتها ومضامينها، تفقد قيمتها عبر الزمن، إذا ما تحجرت أو تجمدت في صيغ معينة ثابتة. وبكلام آخر، فإن هذه المبادىء والمفاهيم، كسبب فوقية، لا تنجب بالتوالد الذاتي - إذا جاز التعبير - بنية فوقية متجددة. بل تستحيل، عندها، إلى موروث جامد سلبي. وفقط بنتيجة النشاط الاجتماعي للناس، أي من خلال العلاقات الاجتماعية المتجددة، أي «تتدخل التاريخ» - حسب تعبير غرامشي - يمكن لهذه المبادىء أن تحافظ على حيويتها.

ولهذا، يمكن القول ان فتح باب الاجتهاد يعطي للإسلام القدرة والامكانيات على معالجة التغيرات التي تحدث خللاً، أو تجمداً للمبادىء العامة.

من هذه الزاوية، لا يبقى الإسلام مصدر معرفة وحسب، بل يمكن أن يكون اسلوب معرفة، لا سيما في دراسة خصوصية مجتمعاتنا.

هنا، في هذا الميدان على وجه الضبط، في ميدان شروط حيوية المبادىء الإسلامية العامة ذات التوجهات الايجابية، وفي ميدان الاجتهاد كواحد من اساليب المعرفة، جرى، ويجري صراع بين القوى المتعارضة سياسياً واقتصادياً وفكرياً. ومن هذا الصراعات ما يدور حول قمع منهج الاجتهاد، أو وأده، في ضوء المبادىء العامة المجردة، في إطار الحلول التي قدمها الإسلام في مراحل تاريخية سابقة قد تكون ملائمة مع ظروف ذلك الزمن أو لا تكون. في حين أن معطيات ذلك الزمن التي أملت مثل تلك الحلول قد تغيرت، ولكن يجري تجاهل هذه المتغيرات، بوعي وعلى أساس مصلحي الأمر الذي يعني تحجيراً للإسلام ذاته ومجافاته

ففي ظل السيطرة العثمانية، مثلاً، منع على العرب أن يمارسوا الإسلام بما هو متيح لمجالات التطور في الثقافة، وفي الاجتهاد خصوصاً، واحتكر من قبل العثمانيين الذين انكروا فيه ما يتعارض مع مصالحهم بالسيطرة، وشوهوا، بالاجتهاد والتفسير من قبل مراجع دينية عثمانية، وليس من قبل السلطة السياسية العثمانية، مفاهيم ومبادىء اسلامية عريقة، في مقدمتها الشورى والمساواة وعدم التمييز... وفي هذ الإطار، جرى اخفاء المضمون الرجعي تحت عباءة المظهر الإسلامي. انطلاقاً من هذا المثال، يمكن الاستنتاج بأنه على قاعدة المصالح الاجتماعية للبشر، يجري اخفاء الجوهر الإسلامي، بما هو مبادىء مجردة عامة، تحت رداء المظهر الإسلامي.

أما مع انتقال هذه السيطرة إلى العلاقات الامبريالية، فقد تفاقمت هذه السياسة النظامية في منع العرب والمسلمين من ممارسة الإسلام، اجتهاداً أو تطويراً ثقافياً واسلوب معرفة. ولم يكن الفارق الوحيد، سوى انتقال المرجع الديني في التفسير والافتاء إلى المصدر العربي والمسلم نفسه. لكن نشاط هذا المصدر المحلي أحصع، بصورة عامة، إلى مهمة تبرير وتجميل مصالح علاقات السيطرة الامبريالية والقوى الرجعية المرتبطة بها. ولنتذكر، على سبيل المثال، الفتوى التي أصدرها المفتي بخيت، في مصر، رمز الاحتلال الانكليزي والتي قضت بتحريم الاشتراكية. وهي الفتوى التي تعني، أساساً، تحليل العلاقات الرأسمالية والدفاع عن تطورها، وعن نتائجها السياسية بالدفاع عن الاحتلال والتبعية.

وبكلام آخر، فإن مصادرة المبادىء الاسلامية العامة تؤكد، في هذا المثال أيضاً، بروز التناقض الفاضح بين الجوهر الايجابي العام لهذه المبادىء وبين المظهر الإسلامي السطحي الذي تتمسك به قوى الرجعية والظلامية لتمويه خيانتها لهذا الجوهر.

وعلى هذه المسألة تحديداً، كان يدور صراع حاد، ولا يزال، - وتبنى على أساسه تحالفات داخلية وخارجية - بين الامبريالية بتعبيراتها المختلفة والقوى، الرجعية المرتبطة بها من جهة، وبين جماهير المسلمين المنخرطين في عملية الدفاع عن مصالحهم الوطنية والقومية والاجتماعية من جهة أخرى.

ففي حين تسعى قوى الطرف الأول من طرفي هذا الصراع إلى تجميد عملية التحويل الاجتماعية العامة وقمعها باسم المظهر الإسلامي الذي يتناقض، في هذه الممارسة مع جوهر المبادىء الإسلامية العامة، ترى جماهير المسلمين الإنسجام قائماً بين عملية التحويل تلك المعبّرة عن مصالحها في التحرر والتقدم وبين المبادىء الإسلامية التي تعتنقها، وتتطلع في ضوئها إلى استكمال هذه العملية وانجازها.

ولنتذكر، مثلاً، في هذا السياق، التوجيهات الأساسية العامة التي أرسى عليها الأزهر اجتهاداته وفتاويه خلال قيادة عبد الناصر المتطورة التقدمية، وتلك النقيض التي فرضت على الأزهر، مع انتقال النهج السياسي الاجتماعي الاقتصادي الساداتي إلى مواقع السلطة والتقرير في مصر وحلال احباطه بها.

ذلك كله يسمح لنا بالاستنتاج أن الصراع الأساسي العام يقحم على الدين اقحاماً، وهو صراع على الاجتهاد، في الوقت نفسه، وعلى الاجتهاد في الاجتهاد نفسه. وأن الناس المتكتلين فئات وجماعات هم رجعيون أو تقدميون لا على أساس

من الدين نفسه، بل على أساس من تناقضات مصالحهم الاجتماعية في مراحلها المتعاقبة.

وفي هذا السياق ذاته، تطرح أفكار بعض الدعاة إلى (مشروع توحيدي إسلامي) يتخطى الواقع القومي وقضايا تحررنا القومي ويسقطها، تطرح الإسلام نفسه كرد (شرقي) أصيل، يحافظ بزعمهم على الاصالة، بمعنى، وعبر، صراحة محافظته على بنى اجتماعية معينة، يجزمون هم أنها ليست رأسمالية وليست اشتراكية. على حد تعبيرهم. أي البنى الماقبل رأسمالية، في النهاية. وهكذا ينزلق دعاة هذا الاتجاه نفسه إلى اعتبار الإسلام مكلفاً بالمطلق بما هو دين وايديولوجية، بحماية سياسية ايديولوجية لهذه البنى، بحيث يعتبر اختراقها وانتهاكها هو بمثابة اختراق له أو انتهاك. وهكذا في مغبة اعتبار الإسلام نفسه، إيماناً أو نظاماً أو اجتهاداً متحجراً، منحازاً بطبيعته الذاتية الخاصة، إلى تشكيلات اجتماعية متخلفة، فيحول، بالتالي، بين البشر والتقدم.

من ناحية أخرى، يدور أيضاً صراع آخر، في سياق مسألة الإسلام، حول المنابع والموارد التي ترفد الثقافة العربية المعاصرة بالغنى، وهنا يبرز الاتجاه المنتسب إلى تلك الطروحات السابقة والقائل بحصرها في ينبوع واحد هو الإسلام. وهذا لا بمعنى عدم المالاة بالمنابع الأخرى، وهملها، بل بالدعوة المانعة للافادة منها، وبخوض نضال دؤوب ضد هذه المنابع الأخرى القائمة التي ترفد ثقافتنا. ولا شك في أن لهذه الدعوة نتائجها المثبتة على المستوى العربي بالدرجة الأولى. فالثقافة، أساساً، ليست فيما حاضرة بحيث يحوزها كحسم ميت، بل حسم حي ينمو ويتفاعل ويعيش ولا تعيش ثقافة وطنية قومية، ولا تحيا، إذا لم تتمثل المنجزات والتفاعلات مع الخارج في إطار صحي سليم من التبادل والتواصل.

قد يبرز، أحياناً، في حالات من التراجع والانكفاء والهبوط وانسداد الافق التي قد يشهدها تطور العملية الثورية، في بعض لحظات الصراع الذي نخوض، محاولة تتجاهل وتلغي وتنكر جميع المنابع الأخرى المغذية للثقافة، ويجري التسارع للتفتش عن حل للمسائل المعقدة في طريق واحدة، ولعمل غير دفين لتجربة معينة، سواء نجاحها أو فشلها. (تجربة الثورة الوطنية الإسلامية في ايران، مثلاً). إن في هذا المنهج من الحصر تجاوزاً على الواقع الملموس، وفرزاً للقوى قد يؤدي، على أساسه، إلى عكس النتائج المرجوة.

يمكن لكل حدث كبير، بل ينبغي أن يكون مادّة للدراسة والاستنتاجات في ميادين الاقتصاد والسياسة والفكر. وهذا الحدث نفسه بتطوره، يبرر، أو ينفي، الاستنتاجات التي استخلصت في ضوئه. ولكن يستحسن ألا يكون تناول الأحداث الكبرى في التاريخ من قبيل الترف الفكري الذي لا يتحمل المسؤولية الايجابية والسلبية لاستنتاجاته، ويلقي باعبائها وسلبياتها على عاتق حركة الجماهير والأمة والمجتمع.

٥- يحتدم الصراع على الصعيد العالمي بين الرأسمالية والامبريالية، وبين الاشتراكية في كافة الميادين، بما فيها الميدان الايديولوجي. وعلى قاعدة الأزمة الايديولوجية للنظام الرأسمالي والامبريالي، تتوجه الايديولوجية الامبريالية في نشاطها، وعبر اجهزتها الثقافية والاعلامية إلى بذل المحاولات المركزة لتدجين ثقافتنا العربية، وتفتيت العناصر الحية المقاومة لهيمنتها، وإلى فرض نماذج وانماط ثقافية وسلوكية تسمح لها بإعادة انتاج تبعية بلداننا لعلاقات سيطرتها. كما تسمح لها، من جهة أخرى، بتثبيت السلطة الايديولوجية المتأزمة لقاعدتها الاجتماعية المحلية.

ويتجلى هذا التوجه العام للايديولوجية الامبريالية على قاعدة الصراع المحتدم كذلك في بلداننا في ظروف تنضج فيها الضرورة السياسية الاجتماعية الاقتصادية للتحويل التقدمي الثوري. وهذه هي مأساة الوضع في هذه المرحلة من تطور نضال حركة تحررنا الوطني العربية. فتتجه مهمة الايديولوجية الامبريالية إلى ضرب هذا التحويل بتعقيد عمليته وتأخيرها. فإذا كان العنف الامبريالي الاسرائيلي المباشر وأشكال التآمر والانقلابات هي الأدوات السياسة لمنع هذا التحويل، وإذا كان الضغط الاقتصادي والمالي واستمرار نهب ثرواتنا الوطنية والقومية، وابقاء بلداننا في حالة التبعية هي وسائل الاعاقة الاقتصادية، فإن عرقلة التكوين والتعبئة المكرسين لوعي الجماهير بضرورة التحويل تصبح مهمة أساسية في الميدان الايديولوجي.

إن مهمة القوى الثورية المنظمة والواعية لتعبئة الجماهير المدعوة تاريخياً لاجراء هذا التحويل النوعي، ومهمة تكوينها لتصبح أداة تغيير منسجمة، هي، أصلاً مهمة صعبة. فهي جماهير تتوزع بحكم التطور الماضي على تركيبات طبقية وفكرية مشتّتة، وتتعرض حتى ضمن الطبقة الواحدة لضغوطات طائفية وعشائرية، كما تتوزع من جهة ثانية، على أساس أحزاب سياسية وتيارات فكرية. بينما لا تنطلق الهجمة الامبريالية، بالمقابل، من مواقعها المباشرة، ولا تظهر بوجهها الصريح، لتدعو الناس إلى تقبيل هذا الوجه المجدر الهرم. بل هي تحاول أن تستند إلى جميع الفروقات والتباينات، الناجمة عن الانتماءات المتعددة بين الجماعات المختلفة، وتعمد إلى تطويرها ودفعها إلى نوع من الاحتكاك، وتسعى لأن «ترتقي» بهذه التباينات إلى مستوى من التقابل والتصادم أعلى مما تفرضه، واقعياً وموضوعياً، طبيعة التباينات نفسها.

هنا، أساساً، يتركز الهجوم الامبريالي على الاشتراكية العلمية لإرباك عملية استواء الوعي المنسجم بالتغيير وتكامله. وهو هجوم تعبر عنه أفكار وطروحات تقول «بغربية» الماركسية وغربتها عن بلداننا. ويذهب بعض هذه الطروحات إلى حد نفي وجود علاقات رأسمالية وطبقات اجتماعية في بلداننا، أو «شرقنا الخاص»، كي يبرر رفض الماركسية وعدم الحاجة إليها في عملية التغيير الثورية لمجتمعاتنا العربية.

لا تحتج هذه الأفكار الانتفائية على «غربية» البراد والتلفزيون وغيرها من السلع الاستهلاكية الأخرى. كما أنها لا

تحتج على الكيمياء ونسبية اينشتاين وقوانين الفيزياء وغيرها من العلوم. ولكن ما ان يتعلق الأمر بعلم التاريخ الاجتماعي، بعلم تغيير المجتمع، أي بالماركسية، حتى تراها تنتفض وتستذكر «لعنة» العرب، وتذهب إلى حد اعتبار الماركسية غزواً غربياً (★) لتبرير غزوه المادي للشرق. وفي هذا الطرح الانتقائي في تقبل بعض العلوم ورفض بعضها الآخر، لا سيما تلك المتعلقة بالمجتمعات، يتكرر الموقف الطبقي الأصيل للبورجوازية، غرباً وشرقاً. لكن تلك الأفكار الانتقائية لا ترفض المفاهيم البورجوازية في علم الاجتماع، بل هي باسم علم الاجتماع البورجوازي ترفض الماركسية، ومرة أخرى، رحم الله عبد الرحمن الكواكبي الذي قال في فصل «الاستبداد والعلم» من كتابه «طبائع الاستبداد»: «المستبد لا يخشى علوم اللغة، تلك العلوم التي بعضها يقوّم اللسان وأكثرها هزل وهذيان يضيع به الزمان. نعم لا يخاف علم اللغة إذا لم يكن وراء اللسان حكمة حماس تعقد الألوية (...) وكذلك لا يخاف المستبد من العلوم الدينية المتعلقة بالمعاد، المختصة ما بين الإنسان وربه، لاعتقاده أنها لا ترفع غباوة ولا تزيل غشاوة، وإنما يتلهى بها المتهوسون للعلم (...) ترتعد فرائص المستبد من علم الحياة، مثل الحكمة النظرية، والفلسفة العقلية، وحقوق الأمم وطبائع الاجتماع، والسياسة المدنية، والتاريخ المفصل، والخطابة الأدبية، ونحو ذلك من العلوم التي تكبر النفوس وتوسع العقول وتعرّف الإنسان ما هي حقوقه، وكم هو مغبون فيها، وكيف الطلب، وكيف النوال، وكيف الحفظ»[٩].

ربما لم يطلع الكواكبي على الماركسية، لكنه، في نضاله للتحرر من الاستبداد والاحتلال التركي الذي كتب ضده هذا النص، لم يخش على إسلامه وعروبته وشرقه من العلوم الاجتماعية التي تسهم بوعي التغيير واحداثه، والتي لم يتوفر، آنذاك، في ظل السيطرة العثمانية، وهو المناضل من موقعه كمسلم وكعربي من أجل قوميته العربية. غير أن الكواكبي لم يطلع، بالتأكيد، على البنيوية ولم يعاصر ليفي شتراوس. فلبطمئن بنيويونا المتشرفون الذين ينبنون بالمطلق، البنيوية دون موقف نقدي منها: قد لا يكونون هم المقصودون بكلامه عن العلوم اللغوية التي يتخالف المستبد معها. ولكن قد يكونون مقصودين أيضاً: ما دام فهمهم غير النقدي وممارستهم يصران على انقاذ النص من علاقات «الخارج». وتحريره من «حكمة حماس تعقد الألوية». قيل قولان. والله أعلم.

ولكن، فلنعد إلى الشيطان، الرأسمالية، التي تتحاذق، و «تتشاطر» على العلم، لكنها تخسر في النهاية. فما هو الأساس الذي ولّد الماركسية؟ ليس هو الانكليز ولا الفرنسيين ولا الالمان، لا الفيلسوف منهم، ولا العامل. بل هو وجود الطبقات، الصراع الطبقي، في مجتمع محدد هو الرأسمالية. لم تنتج الرأسمالية في روسيا أولاً، ولكن وجدت فيها تناقضات الرأسمالية.

وفي بلادنا، فالتناقض هو بين شعوبنا والأمبريالية. وهو تناقض رأسمالي. أليست الامبريالية، في النهاية، تصدير الرساميل؟ لكن تصدير الرساميل، هو كذلك، تصدير العلاقة الاجتماعية، المعينة التي اسمها رأس المال. وعندما يجري التقرير بأن التطور الرأسمالي المستقل كان عملية ممنوعة في بلداننا، سدت بوجهها الآفاق، فذلك لا يعني نفي وجود رأسمالية في بلداننا، لكنه ينفي أن يكون هذا التطور **مستقلاً**. إن العلاقات الامبريالية مما أوجدته من تناقضات رأسمالية خلفت، بهذا المعنى، الأساس الذي لا تعود معه الماركسية غريبة على بلادنا.

إن نمط الانتاج واسلوب التبادل والتوزيع، والقوانين الناظمة لهذه المسائل، والأساليب الادارية والأطر القانونية المسهلة لهذه العملية، في جميع البلدان العربية، تؤكد الأسس والهياكل التي يقوم عليها المجتمع بكونها مشابهة للأسس والهياكل التي كانت تقوم عليها المجتمعات التي ولّدت، بتناقضاتها، الماركسية.

بل ان التناقضات التي تولدها العلاقات الرأسمالية في بلداننا تتجلى في مستويين مترابطين: تناقضات التطور الرأسمالي المحلي، وتناقضات العلاقات الرأسمالية كامبريالية. فتطرح مسألة مجابهتها كقضية للكادحين والجماهير الشعبية في المستوى الأول، وكقضية وطنية في المستوى الثاني، بترابطها وتلازمها.

ومن ناحية أخرى، كما قد أشرنا، في مكان آخر من هذه المداخلة، إلى بعض المفاهيم الايديولوجية ذات الصلة بالحديث عن الامبريالية، «كالجنوب والشمال»، و «الغنية والفقيرة»، و «المركز والأطراف». لكننا نتوقف عندها، هنا لأنها تؤكد، من موقعها غير الماركسي، أو الماركسي جزئياً، بأحدها ببعض مقولات الماركسية، وجود العلاقات الرأسمالية في بلدان حركة التحرر الوطني. لكنها مفاهيم تُبحث فيها أشكال هذه العلاقات ضمن شبكة العلاقات الرأسمالية نفسها، وشكلها المسيطر الأقوى: العلاقات الامبريالية فهي بالتالي تقطع الطريق على أي اصلاح جذري. وهي مفاهيم تبقى قاصرة، من جهة أخرى، عن الانتباه إلى عملية الندامج الرأسمالي الجارية بين بلداننا والبلدان الامبريالية، وإلى تنوع انماط الانتاج فيها، في ظل سيادة التشكيلة الاجتماعية الأرقى التي تبقى صاحبة القرار، وهي تلك المرتبطة برأس المال المالي. وربما بات من الممكن القول ان بلداننا تشهد اشكالاً من التدامج تتمثل

★ على كل حال، فهذه الافكار التي يدّعى انكار هذه المقولة، من موقع، بخصها بالشرق، هي المستوردة، بالجملة. هي العربية، بالمعنى الامبريالي للكلمة ولكيف، على سبيل المثال، بهذه العبارة لكلود لفي - شتراوس، احد أبرز مؤسسي البنيوية في فرنسا. «أعتقد ان الايديولوجية الماركسية البوعية البوالبارية ليست سوى حيلة من حيل التاريخ لتسريع تعرب السعوب التي تحافظ على اعرافها حتى الماضي القريب»[٨]. اذن، الماركسية وليس الرأسمالية هي التي «تعرب» شرقنا!! بينما واقع الامر ينبئ ان الرأسمالية بسعيها لتوحيد العالم، وباستعمارنا، هي التي «تعرب الشرق». والاطرف من هذا كله ان يتسرق البنيوية، أن تدخل في ملكوت الخصوصية «السحرية» لهذا الشرق، بحجة ان تحاصم الماركسية وتعاديها أولا يحسي، هنا، في هذه الطروحات ان تصبح الرأسمالية هي الشرق الاصيل، المرغوب، والاشتراكية هي الغرب المرفوض؟

(٨) جريدة الموند «الفرنسية» عدد ٢١ و ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٩.

(٩) عبد الرحمن الكواكبي - الاعمال الكاملة دراسة وتحقيق محمد عمارة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٥، ص ١٥٣، ١٥٤

بتعزيز الشركات المتعددة الجنسية، وهو واقع جديد تتعمق في مواجهته المضبة الفومية بمصمونها التقدمي، وأن تصبح أكثر تعقيداً، كما تتسع القاعدة الاجتماعية المناهضة للعلاقات وللتجربة الرأسمالية، مثلما تتسع كذلك وتتعمق، القاعدة الاجتماعية المتجهة إلى الاشتراكية.

لا ينفي هذا كله كون مستوى التطور الرأسمالي يتسم بالتخلف، لأنه قائم على أساس العلاقات الامبريالية. مما يضفي على رأسماليتنا صفات خاصة ابرزها: استمرار تعايش بقايا الاقطاعية كنظام اجتماعي بالاضافة إلى كونه نظاماً اقتصادياً، عدم تبلور كلاسيكي للطبقات، المستوى المتدني في الثقافة والتعليم، وهي كلها عوامل تؤثر سلباً على العملية الاجتماعية، وتلعب دورها في المحافظة على الأوهام والخرافات. لكنه من الضروري التأكيد على أن أهم سمة في العلاقات مع الامبريالية في بلداننا هو أنّ نضالنا لا يبرز، ولا يمكن أن يبرز، بشكل صاف نقي، كنضال طبقة عاملة ضد الطبقة الرأسمالية. فوجود الامبريالية وهيمنتها يبرز التحالف الذي هو قضية خلافية، لها تناقضاتها في ما بين الأطراف المكوّنة لهذا التحالف.

والامبريالية تختار أن تمارس دورها الايديولوجي، في هذا الميدان، بصورة أساسه. حيث يسعى هذا الدور إلى تطوير التناقضات ضمن أطراف هذا التحالف الممكن موضوعياً، وتعميقه. وفي هذا الميدان الايديولوجي من نشاطه، يركز الهجوم الامبريالي حملته على خصمه الأساسي، الطبقة العاملة والاشتراكية العلمية، في محاولة عزله وابعاد الحلفاء عنه.

وفي سياق هذه الحملة الايديولوجية الامبريالية المحدّدة الوظيفة، نستوعب هذه الحملة وتتمثل، لحسابها الأساسي، الطروحات والمواقف التي تتخذها وتمارسها القوى التي تجد نفسها في مواجهة الامبريالية، لكنها ترفض الماركسية، في آن، والقوى التي تقول، بدورها، «بالاشتراكية الخاصة». وبتعبير آخر، فإن الامبريالية بهجومها الايديولوجي المتركز على خصمها الأساسي تحاول أن تستغل كل اختلاف، أو تناقض، مهما كان طفيفاً. ففي النضال ضد الامبريالية في مرحلة التحويل الناضجة، تبرز قوى تقول بضرورة التحويل ولكن عن عبر طريق الماركسية. لهذا الموقف وجهان: ما هو اساسي ايجابي فيه هو وجهه الأول الذي يعترف بضرورة التحويل. أما الوجه الثاني فهو التعارض الذي يعبر عن تناقض ثانوي، وهو ما يمكن معالجته على أساس التناقض الأساسي. لكن الهجوم الامبريالي يعطي الأولوية، في حساباته، للتناقض الثانوي، وبشن الحملة النظامية لتعزيزه: لا طريق إلا هذه الطريق، وليست الماركسية. وتخلق المصاعب بين أطراف التحالف وقواه لعرقلة التحويل.

في مرحلة التحويل هذه، هناك قوى اجتماعية وسياسية تنتقل إلى الاشتراكية، وإلى الاشتراكية العلمية. وتشكل هذه الظاهرة تحولاً نوعياً يتجسد في تعزيز الصفة الجماهيرية المتزايدة أكثر فأكثر في عالمنا العربي للاشتراكية، ويؤدي موضوعيًّا إلى تكوين أساس عميق ومتين للتحالف المعادي للامبريالية ومن أجل التغيير. غير أن عملية الانعطاف نحو الاشتراكية تجري من خلال عملية معقّدة من التراكمات وتحليل التجارب الماضية للطرف المعني أو للأطراف الأخرى، وفي سياق تدريجي من التكامل. وأثناء مجرى عملية التكامل هذه، تبرز احتكاكات وصراعات طبيعية يخوضه الطرف المنخرط في عملية الانعطاف، مع ذاته في حاضره الراهن، ومع ماضيه، كما يخوضه مع الآخرين، سواء الذين ينفصل عنهم أو الذين يتوجه نحوهم.

تثير عملية الانعطاف هذه المخاوف الجدية المختلفة، بالنسبة للرأسمالية والامبريالية، وللقوى الرجعية. ولهذا، تلجأ هذه القوى إلى ممارسة ضغوط فكرية هائلة على الأطراف الآخذة في الانعطاف، وحولها وفي محيطها. وتتمثل هذه الضغوط بالأفكار التي تطرح بوجه هذه الأطراف لإعاقة انعطافها وتستهدف التهويل عليها، وتخويفها من المصير المجهول الذاهبة إليه، وتصوير عملية انعطافها نفسه نوعاً من الزندقة والانفصال عن الجذور والأصول والتراث، والهوية...

وعلى هذا الأساس، تفسر، كذلك، جملة من الطروحات الايديولوجية المسددة إلى الماركسية.

رغم كل المصاعب التي تعترض عملية التحويل، ورغم كل الامكانيات الايديولوجية وغير الايديولوجية التي توظفها الهجمة الامبريالية في ارباك عملية التحويل النوعي الجديدة، بات يصعب، ان لم يقل يستحيل، الوصول إلى اجراء هذا التحويل، بغير الماركسية.

إن حل التناقضات التي تولدها طبيعة نظام العلاقات الامبريالية، والنظام الرأسمالي في بلداننا المرتبطة بالامبريالية، بمعرض، بصورة محددة، البديل الذي لا يمكن أن يكون مسألة اختيارية أو ارادية أو ذاتية. بل هو مسألة تستند إلى العوامل التي أنضجها النظام المتأزم. فمميزات هذا النظام الذي ولّد التناقضات والأزمات هي الهيمنة الاقتصادية السياسية، المباشرة أو عبر المباشرة، للامبريالية والتحكم، عبر موقع الهيمنة هذا، بمجرى التطور الاجتماعي للمجتمع. فالبديل، بالتالي، هو إزالة موقع الهيمنة، وإزالة الأساس الذي يؤمن بقاؤه استمرار التحكم بالمجرى الاقتصادي الاجتماعي.

لقد انشأت السيطرة الامبريالية، بفعل تواجدها محلياً، نظاماً من العلاقات والترابط بينها وبين فئة أو طبقة تشكل عاملاً مساعداً لها لتوفير متطلبات الهيمنة الاقتصادية السياسية للامبريالية. وهذه الفئة أو الطبقة المحلية لها مصلحة في استمرار هذه العملية، وتشكل جزءاً من نظام الامتيازات والتحكم، بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي السياسي الفكري.

فإزالة هيمنة الامبريالية تستتبع بالضرورة، وبالتالي، إزالة هذه الطبقة أو الفئة عن مراكز الامتيازات التي تتربع فيها. ولكن هذه العملية لا تتم إلا إذا كان البديل نظاماً من العلاقات لا يسمح بنشوء فئة أو طبقة لها نفس امتيازات سابقتها، وإلا بقي التغيير في إطار البدائل التي من الطبيعة نفسها التي تعيد انتاج عناصر الأزمة. ولذلك، ينبغي أن تكون امكانيات

السطرة الاقتصادية السياسية الاجتماعية، والادارة الاجتماعية، والاشراف على مجرى تطور العلاقات الاجتماعية، ذات صفة عبر فئوية وعبر طبقية، أي ذات طابع عام في الاشراف والمساركة. هذه التدابير بمجموعها هي ذات طابع ديمقراطي حدرى ضارب في العمق. وإذا استخدمنا لوصفها المعايير الاقتصادية الاجتماعية السياسية المعاصرة ليس أنها هي تحويل المجتمع إلى الاشتراكية. فهي بلدانا، وفي الظروف الراهنة، تضج الفول الجماهيري (جماهير وقوى سياسية) بهذه الأفكار الرئيسية بصورها العامة، ومعالمها الرئيسية. والانفاق على هذه المسألة يمثل هو الأساس في عملية التطور الجارية. أما التفاصيل، الادارية أو الاجرائية، فيمكن الانفاق عليها.

في مرحلة التأزم التي تعيشها حركة تحررنا الوطني والقومي، والتي قد تتصف بكونها مرحلة انتقال في قيادة هذه الحركة إلى تحالف طبقي ثوري جديد، تخترق هذه المرحلة، بمضمونها العام، الثقافة العربية المعاصرة. فتشهد الساحة الثقافية والايديولوجية صراعاً محتدماً يرى فيه الفكر القديم، الامبريالي والبرجوازي، أزمته قائمة في عجزه عن إعادة انتاج سيادته الايديولوجية والفكرية والثقافية. وهذا مؤشر ايجابي عام نلمسه في حياتنا الثقافية، رغم بعض مظاهر العدمية والفوضوية والانكفاء التي ترافق هذه العملية المعقّدة، على مستوياتها المتعددة.

وفي هذه المرحلة، تستوي أمام المثقفين والمفكرين العرب مهمة معقدة متشعبة، تحتاج إلى الكثير من بذل الجهد الفردي والجماعي المشترك، وهي مهمة صياغة استراتيجية ثقافية معاكسة «للغزو» الايديولوجي والثقافي الامبريالي الصهيوني الرجعي. والشرط الأول، والأساسي، لصياغة هذه الستراتيجية هو معرفة تحديد مكان الايديولوجية في الصراع المصيري الذي تخوضه امتنا العربية، وذلك، إن بالنسبة لدور الايديولوجية من جانب العدو، أو بما هي أداة لمقاومته. ولن ينحقق هذا التحديد، ولن يكون أصلاً، إلا بالانحياز القاطع لصالح حركة الأمة المتقدمة إلى الأمام، حركة التاريخ المتقدمة إلى الأمام.

إن صياغة هذه الستراتيجية تجري في وضع الأمة المجزأة إلى أقطار، مما يفترض تحديد المهام العامة، والخاصة في كل بلد، ومما يلقي مسؤوليات ثقافية وسياسية معينة، وبصورة متميزة، هنا أو هناك، بحسب ظروف الأوضاع الاجتماعية، المذهبية، الطائفية الخ، وبحسب طبيعة وأشكال الهجمة الايديولوجية الامبريالية الصهيونية الرجعية.

جملة هذه المهام والمسؤوليات، بظروفها المتباينة إلى هذا الحد أو ذاك، يستحيل أن تصاغ في استراتيجية ثقافية فاعلة إلا في مناخ كامل من التعامل والتعاطي الديمقراطي الجماعي الذي ينبغي أن تتوفر شروطه كافة، وتسري على المثقفين، جميع المثقفين، سواء أكانوا في السلطة، أو خارج السلطة. فالصياغة الديمقراطية المطلوبة يضنيها ويقتلها التعامل البيروقراطي الفئوي. والصباغة الديمقراطية المطلوبة لا تعترف بالامتيازات في أوضاع المثقفين، وتتراجع وتضعف إذا منح هذا المثقف أو داك لنفسه حق تقديم امتيازاته على الديمقراطية. إن الصياغة الديمقراطية المطلوبة تشترط، بالضرورة، تحييب النشاط الثقافي انعكاسات التناقضات السياسية الآنية.

وإن الحرية والديمقراطية للكاتب والمفكر والمبدع العربي هي الشرط الذي لا بديل عنه في تعزيز ثقافتنا المواجهة. وللابداع والانتاج الثقافي حرمته التي لا يجوز أن نتسامح، مثقفين وسياسيين وقوى سياسية وانظمة، بخرقها والاعتداء عليها. فلترفع كل أشكال التقييد والخطر والقمع واجراءات الاعتقال والتعذيب عن جميع الأدباء والكتاب والمفكرين المضطهدين بسبب من انتاجهم الثقافي وآرائهم وممارساتهم الفكرية والابداعية.

لبلورة هذه الستراتيجية وابرازها، يبدو من الملح والضروري بمكان أن يجري تطوير النشاطات الدراسية الجادة، في الندوات والنقاشات سواء على صعيد الاتحاد العام أو الاتحادات المحلية، وفق اتفاقات عامة، وخطة عمل بهذا الصدد، تنقذ الجهد الفردي من نواقصه وصعوباته بعمل جماعي مبادر ومنظم.

وإذا ما جرى الأخذ بالاعتبار الأوضاع القاسية المعقدة من المجابهة التي يخوضها بعض اتحادات الكتاب والأدباء، والاعباء الثقافية والمادية المتميزة الملقاة على عاتقها بالدرجة الأولى، لا بد من اقرار المساعدات المادية والثقافية لهذه الاتحادات لدعمها في مواجهة الهجمة الايديولوجية الامبريالية والصهيونية.

على أساس هذه الستراتيجية الثقافية الشاملة، بشروطها الديمقراطية وبمتطلباتها، يتقدم المثقفون العرب خطوة كبرى إلى الأمام على طريق تشكيل جبهة ثقافية ديمقراطية يشكل الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب شكلاً أساسياً من أشكال تجليها وممارستها وتطويرها، وتوحد نشاط المثقفين العرب ونضالهم، على اختلاف انتماءاتهم الايديولوجية والابداعية، على قاعدة التناقض الأساسي مع الامبريالية والصهيونية والرجعية، والأشكال والسبل النضالية والايديولوجية لهذه القوى المعادية لحركة تحررنا الوطني والقومي. جبهة تعترف بالاختلافات الايديولوجية والفكرية وتوفر المناخ الديمقراطي للتحاور والتناقش فيما حولها، على أرضية النضال المشترك من أجل التحرر الناجز لأمتنا وشعوبنا العربية.

سمير سعد

اتحاد الكتاب اللبنانيين